الأمم المتحدة A/53/PV.81

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٨١
الاثنين، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدبير أوبيرتي ..... (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

في غياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد فيليبي باليسترا (سان مارينو).

البند ١٦٠ من جدول الأعمال

الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠

تقرير الأمين العام (A/53/574 و Corr.1)

مشروع القرار (A/53/L.43/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان ليتولى عرض مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المتعلق بالآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠، الوارد في الوثيقة A/53/L.43/Rev.1.

إن الثورة التي حدثت مؤخرا في مجال تكنولوجيا المعلومات لم تغير فقط جميع مجالات النشاط الإنساني بل أسهمت أيضا إسهاما كبيرا في الازدهار العالمي. وتبين بوضوح الاتجاهات الحالية الى أن تكنولوجيا المعلومات ستضطلع بدور رئيسي في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة للدول في الألفية القادمة.

وتتطلب مصالح جميع الدول والمنظمات أن تستمر دونما عائق وظائف الاتصالات والحاسوب وأي تعطيل يطرأ على نظم المعلومات من شأنه أن يعيق بدرجة كبيرة الأنشطة الاقتصادية العالمية ويدفع بالاقتصاد العالمي الى مزيد من الأزمات والانكماش.

وكل دقيقة تمر تقربنا من التهديد الذي تمثله مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠ أو "علة الألفية"، التي تفتك بنظمنا الحاسوبية مع انبلاج فجر الألفية الجديدة. وكان يُعتقد في البداية أن مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب بحلول سنة ٢٠٠٠ مقتصرة على برمجيات الحاسوب وحدها. إلا أن الوقت قد طرح هذه الفكرة جانبا ومعايير مشكلة تحويل التواريخ في

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

98-86624
9886624

الحاسوب سنة ٢٠٠٠ ستشهد حالة من التغير المتواصل. فمع مرور كل يوم، يمكن إضافة مجال جديد الى القائمة سيكون عرضة للضرر. وانهيار الرقائق المثبتة المستخدمة في مختلف الأدوات والمعدات والوصلات البينية التي تربط بين النظم الحاسوبية قد جعل المشكلة أكثر تعقيدا وخطورة. وهذا التعقيد قد جعل من المستحيل تقريبا التوصل الى تقدير صحيح لحجم الفوضى التي يمكن أن تلحقها علة الألفية بحيواتنا.

والتقديرات المتعلقة بالآثار المحتملة المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠ تتراوح بين التقديرات المعتدلة والتقديرات الفلكية، ويتنبأ البعض بأن تحل الفوضى الشاملة والتشوش الكامل مع مجيء القرن المقبل؛ وهناك آخرون يقللون كثيرا من شأنها إذ لا يعتبرونها حدثا يستحق الذكر. وتكمن الحقيقة بين النقيضين، إذ لا أحد يعرف تماما أين تقع الحقيقة. والحقيقة هي أن المشكلة باتت تواجهنا، وينبغي التصدي لها بطريقة فعالة.

والوصلات البينية في النظم الحاسوبية والطابع المترابط للاقتصاد العالمي يقتضيان استجابة عالمية لهذا التهديد العالمي. وقد يكون من الخطأ افتراض أن البلدان المتقدمة النمو، التي تعول كثيرا على التكنولوجيا الحديثة ستكون الضحايا الوحيدة لعلة الألفية، إذ أنه حتى تلك البلدان التي تعتمد اعتمادا ضئيلا على التكنولوجيا الحديثة ستتضرر من جراء السقط.

والتهديد الذي تشكله مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠ وضرورة توفر استجابة عالمية يزيد من حدة التركيز على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة والنظام الدولي المتعدد الأطراف. والجهود التي تبذل في الأمم المتحدة ذات شقين. ويتصل الشق الأول بتصحيح النظم الحاسوبية داخل منظومة الأمم المتحدة في كل أنحاء العالم. والتقدم الذي تحقق على هذه الجبهة يبعث على التشجيع إذ يتوقع تحقيق الامتثال في إطار زمني صارم. وحتى مع ذلك، فإنه لا يجري ركوب أية مخاطرة، وتبذل الجهود لإدارة الأزمة في وقت لاحق.

ويتصل الشق الثاني بالحالة فيما يقرب من ٢٠٠ دولة عضو ودولة مراقبة، حيث الحالة، وللأسف، لا تبعث على التشجيع. ومن ناحية أخرى فإن البلدان النامية تصدت للمشكلة بطريقة عرضية جدا، انطلاقا من فكرة أنها ستكون بمعزل الى حد ما عن آثار هذا التهديد. ومن ناحية أخرى، فإن بعض البلدان المتقدمة النمو غير مهتم، ونتيجة لذلك فإن العديد منها أصبح الآن متأخرا. ويواجه كلاهما نفس التحدي بسبب الروابط المتداخلة العميقة في الوصلات الحاسوبية في شبكتنا العالمية.

ومما يؤسف له أن مستويات الوعي والعمل، وبخاصة ما يتعلق بمسائل مثل إدارة الأزمات والتخطيط للحالات الطارئة، لم تصل بعد الى الوتيرة المطلوبة التي يستلزمها الموعد النهائي الذي لا سبيل الى تغييره وهو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وثمة حاجة الى زيادة التشديد داخل الدول الأعضاء على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، وتبادل وجهات النظر بشأن المركز العام للاستجابات العلاجية في كل واحدة منها. ولتحقيق هذا الهدف الرئيسي، نظم الفريق العامل المخصص للمعلوماتية اجتماعا للمنسقين القطريين بشأن مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠، هنا في الأمم المتحدة في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وبالإضافة الى المنسقين القطريين المعنيين بمشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠، وُجهت الدعوة أيضا الى البعثات الدائمة وممثلي التجمعات الإقليمية. وهذا الاجتماع لن يعزز فقط التعاون الدولي بشأن مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠، والجمع بين المنسقين القطريين للعمل على نفس الموجة، بل سيركز أيضا على المسائل الأساسية مثل إدارة الأزمات والتخطيط للحالات الطارئة.

وبغية تركيز الاهتمام المناسب على هذه المشكلة، ومن أجل التشديد على ضرورة الاضطلاع بعمل ملموس، فإن هذه المسألة يجري عرضها مرة أخرى على الجمعية العامة. وعليه، يشرف باكستان أن تقدم مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1، الذي أُعد نتيجة مشاورات واسعة. ويرحب مشروع القرار بتقرير الأمين العام بشأن الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحسم مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب. ويطلب الى الدول الأعضاء أن تقوم على وجه الاستعجال بمضاعفة جهودها لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، وتعيين منسقين قطريين تابعين لها لهذا الغرض. ويناشد جميع الدول الأعضاء أن تعمل معا لمواجهة التهديدات التي تسببها المشكلة على الصعيد العالمي. ويحث جميع الدول الأعضاء على تأكيد أهمية التخطيط للحالات الطارئة وأن تضع الخطط لمواجهة احتمال حدوث أعطال كبيرة في القطاعين العام والخاص. ويعرب عن التقدير للمبادئ التوجيهية التي أعدها المجلس الاقتصادي

والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، ويحث الدول الأعضاء على الاعتماد عليها.

وبالإضافة الى ذلك يناشد مشروع القرار الأمين العام أن يعمل على ضمان الامتثال داخل جميع وحدات الأمم المتحدة ويدعو الى وضع نظام للرصد والإبلاغ داخل الأمم المتحدة، وذلك كي يتم الانتهاء من الإجراءات قبل حلول الموعد النهائي بوقت طويل. وكذلك يطلب مشروع القرار الى الأمين العام أن يكفل رصد منظومة الأمم المتحدة عن كثب لمصادر التمويل الفعلية والمحتملة اللازمة لدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل التصدي لمشكلة عام ٢٠٠٠. ويعرب عن التقدير لقيام البنك الدولي بإنشاء صندوق استئماني للمساعدة في الجهود الرامية الى حسم مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠ والإسهامات الطوعية الكبيرة التي قدمتها الدول الأعضاء للصندوق.

ويحدونا الأمل في أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد دونو كو سومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي البداية، تود المجموعة أن تُعرب عن تقديرها للأمين العام على تقريره بشأن الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحسم مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠. وتود كذلك أن تُعرب عن امتنانها للفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية على اسهاماته الهامة في أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن مسألة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠. ونشعر بالامتنان على وجه الخصوص لرئيس الفريق العامل، السفير أحمد كمال، على قيادته الديناميكية التي يسخرها في مداولات الفريق العامل.

وإن طبيعة مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠ وما يترتب عليها من آثار بالنسبة لجميع البلدان يجعل من الضروري إذكاء درجة الوعي بين الدول الأعضاء. ونظرا للحقيقة التي لا نزاع فيها، وهي أن مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠ هي مشكلة عالمية تترتب عليها آثار عميقة بالنسبة للمجتمع العالمي برمته، فإنها تتطلب بذل جهود متضافرة ومكثفة على الصعيد العالمي لمعالجتها ضمن الإطار الزمني الذي لا يقبل التغيير.

وفي هذا الصدد، تلاحظ المجموعة مع التقدير جهود الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية المعني بالمعلوماتية، بما في ذلك، بصفة خاصة، خطته لعقد اجتماع المنسقين الوطنيين المخصص "لمشكلة سنة ٢٠٠٠" في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. ولاحظت المجموعة أيضا الإنجازات الأخرى للفريق العامل فيما يتعلق بالمشكلة، مثل ندوات المعلوماتية والمبادئ التوجيهية المقترحة لمعالجة مشكلة الحاسوب عام ٢٠٠٠ والتي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ ورسائله الإخبارية ومنشوراته المتعددة التي تبقي الأعضاء على اطلاع بآخر الأنشطة والمعلومات المفيدة بشأن الفريق العامل. إن هذه المبادرات لن توجد فقط مستوى وعي بالمشكلة وإنما ستساعد أيضا في معالجتها بطريقة فعالة. وفي هذا الصدد، لا يمكن إنكار الحاجة إلى بذل جهود أكبر، بما في ذلك تنظيم حلقات العمل الإقليمية بشأن "مشكلة سنة ٢٠٠٠"، مما سيساعد الدول النامية على مواجهة هذه المسألة على نحو فعال.

وللأسف، تفتقر الدول النامية إلى الموارد الكافية للتصدي لمشكلة بهذا الحجم. وعلاوة على ذلك، بما أن الدول النامية ستكون الأكثر تضررا نسبة لموقفها الضعيف، ستحتاج إلى المساعدة في شكل دراية تقنية وموارد مالية على حد سواء بغية التصدي بفعالية لتلك الآثار. وفي عالم الوقت الحاضر الذي يتسم بتزايد عولمته، من شأن فشل العالم النامي في التصدي للمشكلة أن تكون له آثار تصيب عدواها بقية العالم.

ومن ثم كان من الملائم والمهم للغاية أن تتخذ الجمعية العامة القرار ٢٣٣/٥٢، ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يطلب أيضا إلى الأمين العام أن يكفل رصد منظومة الأمم المتحدة عن كثب لمصادر التمويل الفعلية والمحتملة اللازمة لدعم جهود البلدان النامية الرامية إلى معالجة "مشكلة سنة ٢٠٠٠" وأن يسهل موافاة الدول الأعضاء بالمعلومات ذات الصلة عن إمكانيات التمويل هذه.

وقد لاحظت المجموعة أنه في دورة العام الماضي اتخذ القرار المتعلق بهذا البند بتوافق الآراء. وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن "المبادئ التوجيهية

المقترحة لمعالجة مشكلة الحاسوب عام ٢٠٠٠" اتخذ أيضا بتوافق الآراء. ويسعدنا أن نؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل النمسا، الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد مانتز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتشترك في تأييد هذا البيان بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا، والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن ليختنشتاين والنرويج البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

إن الاتحاد الأوروبي يرى أن هناك جانبين رئيسيين لمشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠ يستحقان اهتمام الجمعية العامة الكامل. أولا، يجب أن نتأكد من أن الأمم المتحدة ستتوافق مع تحويل التواريخ في الحاسوب في الوقت المناسب. وثانيا، يتعين علينا أن نسترعي انتباه جميع الدول الأعضاء، وانتباه البلدان النامية بصفة خاصة، إلى الأهمية والأثر السلبي المحتمل "لعلة الألفية".

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام A/53/574 وعرضه الواضح والوجيز لكل من المشكلة نفسها وللخطوات العلاجية التي اتخذتها الأمانة العامة حتى الآن. ونحن على ثقة من أن الأمانة العامة تعالج المسألة على النحو الصحيح، ونأمل في الحفاظ على الزخم الحالي لكفالة أن جميع الأنظمة التي من المحتمل أن تتأثر على امتداد الأمم المتحدة ستواصل العمل كما ينبغي في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠. ونحن سعداء سعادة بالغة لملاحظتنا أن أهمية ظاهرة الدومينو يجري الاعتراف بها على النحو الواجب، فبالفعل سيكون من الضروري تحديد المدى الذي ستتأثر به الأمم المتحدة من عدم إذعان الشركاء الخارجيين لمشكلة سنة ٢٠٠٠.

وعلى النقيض من الحالة في الأمانة العامة، يبدو أن الوعي بخطورة المشكلة يتفاوت بقدر ملحوظ ما بين الدول الأعضاء. وهذا هو المجال الذي يرى الاتحاد الأوروبي فيه أن مناقشة اليوم تكتسي أهمية حقيقية. ويحدونا أمل في أن تقوم الوفود بتقديم تقارير وافية لعواصمها بشأن هذا الموضوع وأن تحاول توصيل رسالة إلى السلطات المختصة مفادها أن علة الألفية يتعين علاجها على نحو عاجل وبطريقة منسقة.

وفي يوم الجمعة، سيقوم الفريق العامل المخصص المعني بالمعلوماتية بجمع المنسقين الوطنيين بشأن "مشكلة سنة ٢٠٠٠". ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للجهود البارزة التي يبذلها الممثل الدائم لباكستان، بصفته رئيسا للفريق العامل، في تنظيم هذا الاجتماع المقبل ويشيد بالدعم الكبير الذي يقدمه البلد المضيف. إننا نتطلع قدما لهذا الاجتماع، الذي سيمكن من إجراء تبادل قيم للمعلومات بين المنسقين الوطنيين. وفي رأينا، أن هذا النوع من التنظيم أمر لا غنى عنه إذا أردنا تقليل أثر علة الألفية إلى الحد الأدنى.

ولا يمكن لأية جهة، حتى وإن كانت متأكدة من توافق نظمها مع مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠، أن تشعر بالرضا عن النفس. إننا نود أن نشدد على أهمية إيلاء الأولوية للنظم الحيوية لأداء المهام، ونظرا للإدراك المتعاظم بأنه لن يكون بوسعنا القضاء على علة الألفية قبل نهاية السنة المقبلة، يجب أن نشدد على أن وضع الخطط الاحتياطية سيكون أمرا حاسما للتغلب بسرعة على المشاكل التي ستنشأ حتما. وكجزء من ذلك، من الضروري النظر في الآثار التي ستترتب على البنى الأساسية الوطنية من حالات الإخفاق في شبكات الإمداد العابرة للحدود. وفي حين أن مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب قد تنطوي على مبالغة فيها لأسباب شتى من جانب من لهم مصالح ذاتية، سيكون من الخطأ الفادح التقليل من شأنها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أتقدم بالشكر للسفير كمال على تقديمه مشروع القرار المعروض علينا، والذي ينم عن روح بناءة سائدة في الفريق العامل والفريق الفرعي التقني المنبثق عنه، ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي يؤيده.

السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن السؤال الرئيسي الذي يدور في أذهاننا اليوم سؤال بسيط هو: هل مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠ مشكلة خطيرة أم لا؟ وما آمل أن أظهره في ملاحظاتي اليوم هو أن هذه مشكلة خطيرة ولكنها لا تعني نهاية العالم، إلا إذا تجاهلناها.

وفي الوقت الراهن، أصول مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠ أصبحت معروفة جيدا. وقد بدأت المشكلة كإغفال تقني بسيط في الستينات. ذلك إن مبرمجي الحواسيب في ذلك الحين، في محاولة لحفظ ذاكرة الحاسوب، قاموا بتصميم نظم لا تسجل إلا الرقمين الأخيرين من السنة. وعلى سبيل المثال، كتبت سنة ١٩٧٠ بوصفها سنة "٧٠". وسيوجد ذلك مشاكل ونحن ندنو من سنة ٢٠٠٠، حيث أن الحواسيب لن يكون بوسعها التمييز بين سنة ١٩٠٠ وسنة ٢٠٠٠.

إن بيتر دي جاغر، الذي درس مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠ منذ عام ١٩٩١، وضح المشكلة بمثال معبر بسيط فقال:

"لقد ولدت في سنة ١٩٥٥. فإذا طلبت إلى الحاسوب أن يحسب عمري اليوم، سيقوم بطرح ٥٥ من ٩٨ ويعلن أن عمري ٤٣ سنة... ولكن ماذا سيحدث سنة ٢٠٠٠؟ سيقوم الحاسوب بطرح ٥٥ من ٠٠ وسيعلن لي أن عمري هو ناقص ٥٥ سنة. وسيؤثر هذا الخطأ على أية عملية حسابية تنتج أو تستخدم فترات زمنية ... فإذا أراد المرء أن ينسق تنسيقا حسب التاريخ (مثل ١٩٦٥، ١٩٠٥، ١٩٦٦)، سيكون النسق المتسلسل هو ١٩٠٥، ١٩٦٥، ١٩٦٦. ولكن، إذا أضاف المرء تاريخا مثل ٢٠١٥، فإن الحاسوب، الذي لا يقرأ سوى الرقمين الأخيرين من التاريخ، سيرى ٠٥، ١٥، ٦٥، ٦٦، وبالتالي سيخطئ في تنسيقها.

والمشكلة، في بعض الحالات، قد لا تتمخض عن شيء أكثر من أخطاء في التقدير تكون سخيفة وغير هامة. ولعل فواتير بطاقات الائتمان التي لدينا ستظهر إفراطا في النفقات، أو لعل أعمارنا ستظهر مغلوطة في سجلات المستشفيات. وهذه أمور تقلق الراحة ولكنها ليست بالضرورة مشاكل تتهدد حياتنا. لكن مشكلة عام ٢٠٠٠ يمكن أن تترتب عليها عواقب اقتصادية خطيرة أو حتى مهلكة.

ونحن حتى الآن لا نفهم تماما الآثار الكاملة المترتبة على مشكلة عام ٢٠٠٠. غير أن العوارض الأولى تكشفت بالفعل. ففي مخزن ماركس وسبنسر البريطاني في لندن، أتلف حاسوب أطنان الأغذية عندما أخطأ في تاريخ الصلاحية فقرأها عام ١٩٠٢ بدلا من عام ٢٠٠٢، وخلص إلى أن صلاحية الأغذية انتهت قبل ٩٦ عاما. وحدثت مشاكل متشابهة في مخازن أخرى ذات حواسيب متشابهة. والمعلوم أيضا أن مسجلات النقد تعطلت لأنها لم تكن قادرة على تقبل بطاقات ائتمان تنتهي صلاحيتها في عام "٠٠"، أي عام ٢٠٠٠.

وثمة كلام خرافي خطير مفاده أن مشكلة عام ٢٠٠٠ تواجهها بالدرجة الأولى البلدان المتقدمة النمو وأن البلدان النامية، باستعمالها المتدني للتكنولوجيا، لن تتأثر بها تأثرا خطيرا. وهذا الكلام الخرافي تعززه كتابات تصف مشكلة عام ٢٠٠٠ بأنها مشكلة لا تؤثر إلا في أكثر البلدان المتطورة تكنولوجيا فعلى سبيل المثال، جاء في كتاب يندرج في قائمة أفضل الكتب مبيعا، التي تعدها صحيفة نيويورك تايمز، والكتاب بعنوان قنبلة زمنية عام ٢٠٠٠: ماذا تعني لك أزمة الحواسيب عام ٢٠٠٠!، إن "قرابة ٥٠ في المائة من الجنس البشري، ولا سيما في أنحاء واسعة من الصين وأفريقيا، لم يجروا مخابرة هاتفية على الإطلاق، لذلك لن يتأثر كل إنسان "بمشكلة عام ٢٠٠٠". وهذا الكلام الخرافي خطير لأنه يمكن أن يطمئن البلدان النامية ويولد لديها شعورا خاطئا بأنها في مأمن.

وعلى النقيض من ذلك إن أكثر البلدان المتطورة تكنولوجيا، التي لديها أكبر عدد من الحواسيب، هي التي يحتمل أن تتأثر أقل تأثيرا بمشكلة عام ٢٠٠٠. ومعظم البلدان المتقدمة النمو ماضية فعلا في تحضير نفسها لمواجهة مشكلة عام ٢٠٠٠. وقد أفادت صحيفة فايننشال تايمز الأسبوع الماضي أن الولايات المتحدة أحرزت تقدما بنسبة ٦١ في المائة نحو معالجة مشكلة عام ٢٠٠٠ في القطاع المالي، بينما أحرزت ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة تقدما بنسبة ٥٤ و ٤٩ و ٤٧ في المائة على التوالي. ومن المؤسسات التي تضمنها مسح أجري في الولايات المتحدة، ١ في المائة فقط منها لن تتمكن من إنجاز التحضيرات بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

ومقابل ذلك، هناك عدة بلدان نامية لم تبدأ إلا الآن في استيعاب مدى المشاكل المحتمل أن تنجم عن مشكلة عام ٢٠٠٠. وقد قالت السيدة جوميس أمينتا، المديرة السابقة لشعبة الأمم المتحدة لخدمات تكنولوجيا الإعلام، إن البلدان النامية لا تملك "موارد كافية ... لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠". وتوقعت السيدة أمينتا أن "الشعور بالخوف سيبدأ العام المقبل في البلدان النامية. وسيبدأ الناس بسحب أموالهم من المصارف". ومن شأن هذا أن يفضي إلى "مزيد من الشلل فيما نقترب من التاريخ المحدد".

والبلدان النامية ليست بالتالي محصنة ضد مشكلة عام ٢٠٠٠. فالمشكلة يمكن أن تؤثر في أي جهاز يعنى باحتساب التواريخ، بما في ذلك النظم الحاسوبية التي تعنى بجداول الرواتب، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والطيران، وشبكات المجاري، وأسعار الفائدة والنظم المصرفية، وهذا غيض من فيض. وعلى سبيل المثال، يمكن لشبكة المجاري التي تفرغ النفايات في البحر عدة مرات كل يوم بالاعتماد على المد والجزر أن تتوقف عن العمل إذا لم يستطع حاسوبها الزمني أن يفسر عام ٠٠ بأنه العام ٢٠٠٠. وأي بلد يستعمل الكهرباء أو لديه مصرف أو شركة طيران أو شبكة هاتف يجب أن يتأكد من أن نظمه متوافقة مع حلول عام ٢٠٠٠. وإلا فإن تلك الخدمات قد تتوقف عن العمل بحلول ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٠.

والمشكلة الرئيسية هنا هي أنه لا يوجد علاج فوري وعجائبي لمشكلة عام ٢٠٠٠. ولقد أفادت صحيفة فايننشال تايمز الأسبوع الماضي أن شركة إنتل، وهي أكبر منتج لمعالجات الحواسيب في العالم، اكتشفت أنه ليس هناك علاج سيجري لمشاكل عام ٢٠٠٠. ووفقا للسيد لويس بيرنز، رئيس الإعلام في شركة إنتل، لا يمكن حل المشكلة إلا عن طريق الاضطلاع بجهد جهيد وجاد وحماس، وعن طريق العناية بالتفاصيل. فإضافة رقمين إلى وحدة التاريخ في برنامج حاسوبي ليست صعبة تقنيا. لكن الصعوبة تكمن في تحديد جميع النقاط في البرنامج الحاسوبي التي تتواجد فيها التواريخ التي يتعين تغييرها، وكيفية تفاهم مختلف البرامج بعضها مع بعض. وهذه عملية تستغرق الكثير من الوقت، والوقت يمر بسرعة ويكاد ينفد.

وليس من غير المألوف لنا في الأمم المتحدة أن نرجئ النظر في بند من بنود جدول الأعمال عندما لا يكون هناك حل بسيط. والمؤسف أن عام ٢٠٠٠ أجل نهائي لا يسعنا تأجيله. ولا يسعنا أن نطمر رؤوسنا في الرمال لنتفادى المشكلة. فمشكلة عام ٢٠٠٠ سندفعه باتجاهنا اندفاع الشهاب وستصيبنا بالتحديد بعد ٣٨٩ يوما. ونحن لا يسعنا أن نتفاداها ولقد بات من المتأخر جدا الآن محاولة إعادة برمجة كل قطعة من قطع الحاسوب. ولقد قدر كابرز جونزر، رئيس شركة أبحاث إنتاجية البرامج، أن من شأن إيجاد جميع البرامج التي ستتأثر بمشكلة عام ٢٠٠٠ ومعالجتها وتجربتها أن يقتضي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص - سنة. وليس هناك ما يكفي لا من المؤهلين ولا من الساعات للقضاء بصورة كاملة على المشكلة. ولكن باستطاعتنا أن نعمل معا من أجل التخفيف من الإضرار إلى الحد الأدنى.

ويسر وفد بلادي إذا أن تكون الأمم المتحدة قد قررت مناقشة الآثار العالمية المترتبة على مشكلة عام ٢٠٠٠ في هذه الدورة للجمعية العامة، ونحن في حاجة إلى زيادة الوعي العالمي بمشكلة عام ٢٠٠٠ حتى نتمكن جميعا من أن نكون على استعداد لها عندما تصيبنا. ويسرنا أيضا أن يجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ مع منسقين قطريين معنيين بمشكلة عام ٢٠٠٠ بغية مناقشة كيفية معالجة مشكلة عام ٢٠٠٠. وسترسل سنغافورة منسقها القطري لحضور ذلك الاجتماع.

واسمحوا لي أيضا أن أوجز بعض الخطوات التي اتخذتها سنغافورة لمعالجة المشكلة على الصعيد القطري. في القطاع العام، وجهت التعليمات إلى جميع الوكالات الحكومية بأن تنجز في موعد أقصاه نهاية هذا العام، تحويل النظم المتأثرة، وترك عام ١٩٩٩ بأكمله للتجارب. وفي القطاع الخاص، وفرنا المساعدة للشركات الصغيرة والمتوسطة على شكل منح تغطي نسبة تصل إلى ٧٠ في المائة من تكاليفها الاستشارية لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بمشكلة عام ٢٠٠٠. وأنشأنا كذلك موقعا على الشبكة لتوفير مزيد من المعلومات لعموم الناس بشأن مشاكل عام ٢٠٠٠.

وتؤيد سنغافورة كذلك بشدة الجهود الدولية المبذولة من أجل مكافحة مشكلة عام ٢٠٠٠. ففي آذار/ مارس من العام المقبل، سيستضيف اتحاد المصارف في سنغافورة اجتماع ٢٠٠٠ العالمي الذي سيعقد في سنغافورة. وفي جنوب شرقي آسيا، تقود هيئة الطيران المدني في سنغافورة فرقة عمل عام ٢٠٠٠ التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا للنظر في كيفية احتمال تأثير مشكلة عام ٢٠٠٠ على سلامة الطيران وأجهزة مراقبة حركة الطيران. وباشرت هيئة الطيران المدني في سنغافورة، ضمن مجلس التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، بإجراء مسح للإجراءات التي اتخذتها بلدان المجلس لحل مشكلة عام ٢٠٠٠ في أجهزة مراقبة حركة الطيران ونظم المطارات. وشاركت هيئة الطيران المدني في سنغافورة أيضا في فرقة عمل عام ٢٠٠٠ لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الطيران المدني الدولي. وتقف سنغافورة على أهبة الاستعداد لتشاطر الآخرين ما لديها

من معلومات كي نتمكن من العمل معا للتصدي لتحديات مشكلة عام ٢٠٠٠.

أخيرا، ومن باب اختتام كلامي بنبرة إيجابية، أقول إن مشكلة عام ٢٠٠٠ لئن كانت مشكلة حقيقية، فإنها ولدت أيضا بعض الشعور المفرط بالخوف. وثمة مجموعات، على سبيل المثال، تحث الناس على سحب أموالهم من حساباتهم المصرفية وتخزين الأغذية والمياه والسلاح قبل نهاية القرن. ليس هناك بالتأكيد سبب لهذا الهلع الذي لن يعمل إلا على زيادة تعقيد المشكلة. إن مشكلة عام ٢٠٠٠ مسألة تقنية ونتائجها يحتمل أن تكون خطيرة، ولكن ينبغي إدراك أنها لن تؤذن بفناء العالم. إنها مشكلة ينبغي أن نستعد جميعا لها في الخطوات التي نخطوها. وهذه المشكلة ستكون أول تحد يتعين أن تواجهه الأمم المتحدة في أول يوم من الألفية الجديدة. وإذا عملنا معا، فباستطاعتنا أن نكفل أن تبدأ الألفية الجديدة بداية إيجابية.

ووفد بلادي يؤيد مشروع القرار الذي قدمه للتو صديقي الفاضل السفير كمال.

السيد كيري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود في البداية أن نؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر الأمين العام على تقريره المليء بالمعلومات والتكامل، في الوثيقة A/53/574، عن الخطوات المتخذة داخل الأمم المتحدة لتحويل التواريخ في الحاسوب لحل مشكلة عام ٢٠٠٠. ونود أيضا أن نشكر الفريق العامل المخصص للمعلوماتية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على العمل الذي يقوم به.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام، ونقدر عظيم التقدير ما أشار إليه من أن مشكلة عام ٢٠٠٠ لا تقتصر على النظم الحاسوبية. والواقع أنها ستؤثر في عدد كبير من النظم الالكترونية التي تعنى بالمعالجات الدقيقة المرتكزة على التواريخ. وإمكانية حدوث تأثير تسلسلي تلقائي على صورة الدومينو يمكن أن تسفر، علاوة على ذلك، عن حصول خلل كبير في الاقتصاد وفي هياكل الحكم. فتزايد الترابط والعولمة يكفل ألا ينجو أحد منا من هذا الخطر، إلا إذا نجحنا جميعا في تنفيذ حلول مشكلة عام ٢٠٠٠، أقله في النظم التي تقوم بمهمات حاسمة. وما لا يعتبر مهمة حاسمة يقوم بها نظام ما يمكن، بالطبع، أن يثبت بسهولة أنها مهمة حاسمة في نظام آخر لا يرتبط به إلا ارتباطا سطحيا.

تولي الرئاسة نائب الرئيس، السيد كيوانوكا (أوغندا).

ولكي نتيح وقتا كافيا لاختبار الحلول التي يمكن تطبيقها، نرى أن الموعد المستهدف للتوافق مع سنة ٢٠٠٠ لا يمكن أن يكون ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، وإنما في نقطة ما من منتصف السنة المقبلة. لذلك لاحظنا مع التقدير أن الحواسيب الشخصية في مقر الأمم المتحدة ونظام التشغيل والبرامج التجارية المعمول بها في نظم الحواسيب الكبيرة التي يديرها المركز الدولي للحساب الإلكتروني في جنيف، وتطبيق النظام المتكامل للمعلومات الإدارية، أصبحت كلها متوافقة مع سنة ٢٠٠٠. ولاحظنا أيضا الخطوات التي تتخذها مكاتب الأمم المتحدة خارج المقر.

ونرحب بجهود الأمين العام المبذولة تجاه التخطيط لحالات الطوارئ على أساس الإدراك المجمل في الفقرة ٢٩ من تقريره بأنه،

> "حتى إذا كانت الهياكل الأساسية لإمدادات الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية التي تُشغلها الأمم المتحدة متوافقة تماما، فإن الصلات مع نظم خارجية تجعلها عرضة للتأثر".

ونحن نوافق الأمين العام على أن النموذج الأساسي للتخطيط لحالات الطوارئ عن طريق اللجوء إلى مصادر خارجية لا ينطبق على هذه الحالة، لأن المشكلة مشكلة عالمية حقا.

وقد خطت الهند خطوات كبيرة في إدخال تكنولوجيا المعلومات في العقد الأخير. واضطلعت الحكومة بدور رائد في استخدام التكنولوجيا لتحسين النوعية والسرعة في صنع القرارات وتقديم الخدمات. وتوسعت الحوسبة أيضا في قطاعات رئيسية من الاقتصاد مثل المصارف وأسواق الأسهم والتجارة والصناعة. وبهذا التطبيق الواسع لتكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات في البلد، ظلت الهند في الطليعة في مجال تطوير الحلول الفعالة التكلفة للمشكلة. وفي ذات الوقت اتخذنا خطوات عديدة في سبيل معالجة المشكلة على نحو كاف في داخل الهند.

وقد دلت شتى التقديرات على أن حجم المشكلة في الهند يمثل تقريبا ٠,٣٣ في المائة من المشكلة العالمية ويتطلب نحو بليوني دولار لمعالجته. واسمحوا لي أن ألقي الضوء بإيجاز على بعض الأعمال التي قمنا بها في هذا الاتجاه.

لقد أنشأت الحكومة فرقة عمل رفيعة المستوى لمعالجة تأثير مشكلة عام ٢٠٠٠ في البلد. وهذه الفرقة سيرأسها السيد مونتيك سينج أهلواليا، عضو لجنة التخطيط، وستتألف من أعضاء من الحكومة والقطاعين العام والخاص، لكي تعمل بوصفها وكالة مركزية للربط والتنسيق. وستدير أيضا صندوقا ماليا قوامه ٧ بلايين روبية لمعالجة المشكلة في القطاع الحكومي.

وفي أوائل عام ١٩٩٧ بدأ المركز الوطني للمعلوماتية، وهو الجهاز الرئيسي في القطاع الحكومي في البلد الذي يلبي احتياجات الحكومة المركزية، وحكومات الولايات، والإدارة على صعيد المحافظات، فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات، عملية تقدير لأثر مشكلة عام ٢٠٠٠ على منتجاته وخدماته. ومعظم خدماته أصبحت بالفعل متوافقة مع عام ٢٠٠٠، والخدمات التي ليست متوافقة بعد ستتوافق بحلول نهاية هذه السنة.

وإدراكا للآثار المتعاقبة على الاقتصاد التي تنجم عن أعطال عام ٢٠٠٠ في القطاع المصرفي، أنشأ المصرف الاحتياطي في الهند - وهو المصرف المركزي للبلد - فريقا عاملا برئاسة مساعد محافظه لرصد حالة التوافق من خلال استعراضات نصف شهرية منتظمة. والهدف هو كفالة أن تكون كل هذه النظم متوافقة تماما في موعد أقصاه نهاية هذه السنة. والمعايير التي ينبغي أن يستوفيها أي مصرف لكي يصبح متوافقا تماما هي أن يتصرف نظامه بطريقة رشيدة عندما يعطى تواريخ بعد ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ في إطار حالات زمنية حقيقية، كما يجب أن يكون قادرا على التعامل مع عامل السنة الكبيسة لعام ٢٠٠٠.

وأعلن المصرف المركزي في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨ عن أنه سيتخذ إجراءات عقابية ضد المصارف غير الممتثلة، إذا ما دعت الحاجة، وأنه سيجري اختبارات مراقبة ميدانية للتحقق. وسيتعين على المصارف أيضا أن تبرز خططها لحالات الطوارئ وأن توفر تقارير عن التوافق في مواقعها على الشبكة بغرض الإعلام العام. وأخطرت المصارف أيضا بأن تستوثق باستمرار من صلاحية أنظمتها المجددة، بدءا من ١ تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة، وذلك عن طريق الاختبار فيما يتعلق بالتواريخ الحرجة. وهناك حوالي ٤٤ مصرفا من بين ١٠٤ مصارف تجارية هندية، و ١٢ مؤسسة من بين ٤١ مؤسسة مالية غير مصرفية، أصبحت بالفعل متوافقة مع عام ٢٠٠٠ بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨. ونتوقع أن يكون ٩٠ مصرفا هنديا قد توافقت تماما بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وأن تصبح جميع المصارف وكذلك المؤسسات المالية متوافقة بعد ذلك بفترة وجيزة.

ليس من الواضح لدى العديد من الخطوط الجوية ما إذا كانت ستسيِّر رحلات في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أم لا. أما الخطوط الجوية الهندية، شركة نقلنا الوطنية، فقد بدأت منذ وقت مبكر جدا العمل من أجل كفالة التوافق مع عام ٢٠٠٠ بنسبة ١٠٠ في المائة. وأصبحت كل حواسيبها الشخصية، وطائراتها، ونظمها الحسابية وبرامجها المستخدمة في المطارات، متوافقة تماما منذ حلول نيسان/أبريل من هذه السنة. وعلى الرغم من أن الخطوط الجوية الهندية متوافقة مع عام ٢٠٠٠ على الصعيد الداخلي، فإن الصلات الخارجية لا بد من أخذها في الاعتبار. ولذلك فإنها كتبت إلى المطارات التي تعمل بها في شتى أرجاء العالم مستفسرة عن حالتها.

وبدأ مجلس الأوراق المالية والصرف في الهند مشروعا للاستعداد لعام ٢٠٠٠، هو بمثابة جدول زمني محدد لخطة شاملة لمواجهة المشكلة. ويتعين على أسواق الأوراق المالية أن تقدم تقارير شهرية عن الإجراءات التي بدأت في اتخاذها، وأن تكون متوافقة تماما بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٩. وسوق الأوراق المالية الوطنية، التي لها ١ ٧٠٠ وحدة فرعية في أكثر من ٢٠٠ مدينة، لا تقوم باستحداث جميع أنظمتها الداخلية والبرامج المقدمة للأعضاء فحسب، ولكنها تصر أيضا على وجوب أن تكون نظم الأعضاء المكتبية المتصلة بينيا مع منظومة سوق الأوراق المالية الوطنية متوافقة أيضا مع عام ٢٠٠٠.

ونحن في الهند نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي ألا ينظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة تتعلق فقط بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير عام ٢٠٠٠. بل سيكون من الأهمية بمكان أيضا أن تتنبه الحلول إلى أن سنة ٢٠٠٠ سنة كبيسة، على عكس سنة ١٩٠٠ التي لم تكن كذلك. ويساورنا القلق أيضا بشأن تواريخ خطيرة أخرى مثل ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الذي يقرأه نظام التأريخ ذي الـ ٦ أرقام باعتباره ٩٩٠٩٠٩. والواقع أن شركة الهند للتأمين العام أعلنت

للجميع من خلال إعلانات واسعة الانتشار أن المطالبات الناشئة عن مشكلة عام ٢٠٠٠ وغيرها من التواريخ الخطيرة مثل ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، لن تقبل. وقد أدى ذلك إلى تجدد النشاط في شركات القطاعين العام والخاص من أجل المعالجة الفعالة للمشكلة وتقليل مسؤولياتها القانونية. وأصبح العديد من شركات القطاع الخاص متوافقا بالفعل مع عام ٢٠٠٠. وأنشأ اتحاد الصناعات الهندية فرقة عمل بشأن هذا الموضوع. ويوفر الاتحاد أيضا على موقعه في الشبكة حلقات وصل بجهات تقدم حلولا لمشكلة عام ٢٠٠٠. وتضطلع الرابطة الوطنية لشركات البرامج والخدمات أيضا بدور رائد في نشر المعلومات، في الهند وخارجها معا، عن الجهات التي توفر حلولا لمشكلة عام ٢٠٠٠.

إن الهند ملتزمة بالمعالجة الفعالة للمشكلة في داخل حدودها وبتقديم المساعدة إلى البلدان الأخرى، من خلال شركاتها وموظفيها المختصين في مجال البرامج. وبنفس الروح، اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في الإشادة بالسفير أحمد كمال على ما قام به من عمل، وفي دعم مشروع القرار المعروض علينا.

السيد فيغويرا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ويود وفدي بادئ ذي بدء أن يعرب عن شكره للأمين العام على تقريره عن الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، A/53/574. ونود أيضا أن نؤكد على أهمية العمل الذي أنجزه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية، وأن نهنئ بصفة خاصة رئيسه السفير أحمد كمال ممثل باكستان، الذي أنتج تفانيه والتزامه بالمهمة التي أوكلت إليه دينامية مثمرة في الفريق العامل. وقياسا بالنتائج المحققة، كان الفريق العامل ذاك من أنجح الأفرقة العاملة التي أنشأتها المنظمة في السنوات الأخيرة.

لقد بعث اقتراب الألفية الجديدة آمالا عظمى في جميع مجالات التنمية البشرية، من المجالات المتخصصة جدا إلى المجالات العادية جدا. ولكن، على الرغم من اعتمادنا المتزايد على تكنولوجيا المعلومات، فإننا لم نتوقف برهة لنفكر بجدية في الآثار الخطيرة لمشكلة الحواسيب في عام ٢٠٠٠. ومع أنه لم يبق سوى أكثر من سنة بقليل قبل حلول الألفية الجديدة، فإنه لم يعرف سوى القليل عن المشكلة، بل وأقل من ذلك عما تم عمله لحلها قبل فوات الأوان.

وبالرغم من الجهود المبذولة في إطار المنظمة، والتي تنعكس في مختلف وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اتخاذ القرار ٢٣٣/٥٢، لا نزال نجهل إلى حد بعيد الآثار المحتملة لهذه المشكلة على الأنشطة المثمرة اليومية وتأثيرها على صناعاتنا الأساسية، وعلى رادار المراقبة الجوية وحركة الملاحة الجوية، والجمارك والموانئ، وأنظمة الرعاية الصحية، والمستشفيات، ووحدات الرعاية المكثفة، في جملة أمور أخرى.

ومع أن تطبيق تدابير إصلاحية في الوقت المناسب يقع على الحكومات، فإن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تؤديه في مساعدة نشر المعلومات بشأن المشكلة. ومما له أهمية مماثلة وضع خطط طوارئ وطنية مثل خطط المساعدة والدعم الماليين اللذين تقدمهما الوكالات المتعددة الأطراف إلى البلدان النامية. وهناك خطوة هامة في هذا الاتجاه هي اجتماع المنسقين الوطنيين لمشكلة الحاسوب عام ٢٠٠٠، الذي سيعقد يوم ١١ كانون الأول/ديسمبر هنا في الأمم المتحدة. ويسرنا أن نرى أن المنظمة تقوم بدور نشط في هذا الخصوص بجمع الخبراء الوطنيين معا لتبادل الأفكار والاستفادة بشكل متبادل من التقدم الذي أحرزه فعلا أعضاء المجتمع الدولي.

وفي حالة بلدي، فنزويلا، أود أن أشير إلى إنشاء شبكة حاسوب حكومية وطنية معروفة باسم الشبكة البلاتينية، يمكن للمرء من خلالها أن يحصل من مصادر يعتمد عليها على وثائق شاملة بشأن مشكلة تحويل التاريخ عام ٢٠٠٠. وبالإضافة إلى هذا، أعد مسح بشأن "الإنترنت" هدفه قياس مدى معرفة الناس بالمشكلة، حتى يمكن للحملات الحكومية أن تركز تركيزا مناسبا على توفير المعلومات فيما يتعلق بآثار مشكلة عام ٢٠٠٠ على أكثر المجالات أهمية.

إن الهوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ما برحت قائمة. وهذا يتجاوز سيطرتنا المباشرة. وللأسف، إنه في عالم متزايد العولمة ومعتمد على التكنولوجيا، يمكن أن تكون لهذه الهوة نتائج سلبية. إن أمام المجتمع الدولي موعدا نهائيا لحل مشكلة عام ٢٠٠٠ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ - ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يمثل خطوة هامة نحو نشر هذه

الحقيقة. ووفد بلدي يؤيد تأييدا تاما مشروع القرار، ونأمل أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): تتفق الإنسانية على أن ما تحقق من إنجازات في ميدان المعلوماتية خلال السنوات القليلة الماضية يفوق، في بعض الأحيان، ما تصوره العلماء، وحتى كتاب الخيال العلمي. ولقد فتحت الإنجازات التي تمت في هذا المجال آفاقا واسعة أمام البشرية على طريق تقدمها، وخلقت ظروفا جديدة إن تم استخدامها بشكل حكيم، فإنها ستخفف من معاناة الإنسان، وستساهم في إيجاد شروط أفضل لتحقيق التنمية وتعزيز التعاون الدولي القائم في إطار الأمم المتحدة.

إن وفد سورية يؤيد ما ورد في البيان الذي ألقاه قبل قليل وفد إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ونعبر عن امتناننا بشكل خاص للجهود التي بذلها السفير أحمد كمال والحيوية التي أدار بها أعمال الفريق العامل مفتوح العضوية المخصص للمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف توعية الأسرة الدولية بطبيعة مشكلة سنة ٢٠٠٠ والإجراءات التي يجب اتخاذها. وفي نفس الوقت فإننا نرحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان المقدم في إطار البند ١٦٠ من جدول الأعمال حول الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، وبالخطوات المتخذة في إطار نظام الأمم المتحدة لحل هذه المشكلة في الوقت المناسب.

لقد اطلعنا خلال الأسابيع والأشهر الأخيرة على الآثار الحقيقية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول عام ٢٠٠٠. وتشير كافة الآراء المعروضة في هذا المجال إلى الطابع المزدوج لهذه المشكلة. فهي في أحد وجهيها مشكلة تقنية، تستلزم جهدا عقليا إبداعيا لإيجاد الحل المناسب لها في الحواسيب المستخدمة وفي الوقت المناسب، أما في وجهها الآخر فهي مشكلة مالية كبرى. وقد قرأنا وسمعنا أن تكاليف حل هذه المشكلة ستصل إلى عشرات البلايين من الدولارات. وفي الوقت الذي ندعو فيه إلى تعاون المختصين من كافة أنحاء العالم لحشد جهودهم لإيجاد الحل المناسب، والذي نعتقد أنه أصبح متوفرا لبعض النظم الحاسوبية في عدد من البلدان، فإننا ندعو أيضا إلى إيجاد طرق تمكن الدول النامية من حل هذه المشكلة دون تحميل ميزانياتها وشركاتها أعباء مالية لا طاقة لها بها. ونعتقد أن الشركات المصنعة ومؤسسات التمويل الدولية قادرة على تحمل تغطية نفقات حل هذه المشكلة في دول العالم النامية. ويأمل وفد سورية أن تبادر اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى إيلاء أهمية عليا لحل هذه المشكلة اقتداء بما قامت به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الرابعة والخمسين.

كما نعتقد أن الاجتماع الذي سينعقد بتاريخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر الحالي للفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية يشكل مساهمة بناءة في هذا المجال. وفي هذا الصدد نتطلع إلى تعزيز هذا النوع من المساهمات في المجالين التقني والمالي.

إن الجمهورية العربية السورية تعير أهمية بالغة لموضوع توافق المنظومات الإلكترونية والحاسوبية المرتبطة بعامل التاريخ مع عام ٢٠٠٠. وقد درست الحكومة السورية هذا الموضوع في جلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨، واتخذت إجراءات وقرارات تطلب فيها إلى كافة الجهات العامة العمل على معالجة هذا الموضوع. وقد قررت تكليف السادة الوزراء بتشكيل لجان برئاستهم تتولى متابعة موضوع عدم التوافق مع عام ٢٠٠٠. ويمكن لهذه اللجان أن تستعين بالخبراء والمستشارين اللازمين لعملها للقيام بالدراسات والدورات التدريبية ومهام التوعية وإرشاد العاملين. كما قرر مجلس الوزراء أن تقوم إدارات كل من الجهات العامة والهيئات والمؤسسات والشركات بتقديم كشوف بالتجهيزات والمنظومات الإلكترونية الحاسوبية المتوفرة لديها المرتبطة بعامل التاريخ ٢٠٠٠، والتدقيق فيما إذا كانت متوافقة أو غير متوافقة مع تاريخ عام ٢٠٠٠. وفي حال ظهور عدم توافق، تشكل في هذه الجهات لجان مهمتها تقييم تأثير عدم التوافق على الأجهزة والمنظومات، ودرجة أهمية ومجال وخطورة منعكساته، واختيار طريقة المعالجة، والتحقق من نجاح اختبارات إنجاز الحلول، والتشغيل الفعلي لتجهيزات والمنظومات بتوافق تاريخ عام ٢٠٠٠.

وتقوم الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية بدور هام وأساسي في العمل لإيجاد حل لهذه المشكلة، كما تبذل الجهود بغية نشر المعلوماتية والتعريف بها وبطرق استخدامها وإيصالها الى المواطنين وكافة المؤسسات.

يدعم وفد سورية مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند، ونعتقد أن اعتماده من قِبل الجمعية العامة سيعطي مزيدا من الزخم للجهود العالمية من أجل حل مشكلة تحويل التواريخ. كما نتمنى للاجتماع القادم للفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والذي سيشارك فيه المنسق الوطني في الجمهورية العربية السورية كل النجاح.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): القرار ٢٣٣/٥٢ بشأن "الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠"، الذي اتخذ خلال الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، أعطانا فكرة واضحة عن جميع أنواع المصاعب التي قد تواجهها الدول في أنحاء العالم إذا لم تتخذ خطوات عملية لمعالجة هذه المشكلة.

وبالنظر إلى التدابير والمبادرات المتخذة سواء في إطار الأمم المتحدة أو بواسطة الدول الأعضاء، من المعقول الشعور بالتفاؤل فيما يتعلق بهذه الظاهرة التي يمكن أن تؤثر على جميع جوانب حياتنا.

والسنغال تود أن ترحب بتقرير الأمين العام بشأن هذا البند وبمختلف الخطوات التي اتخذتها منظومة الأمم المتحدة والتي تسعى إلى ضمان الأداء المناسب للأنظمة الأساسية للمنظومة، وفي الوقت نفسه، تعزيز التعاون الدولي الفعال في هذا المجال.

هذه أيضا لحظة مناسبة للثناء على العمل البارز الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت الرئاسة الدينمية للسفير أحمد كمال ممثل باكستان. والتوصيات التي قدمها ذلك الفريق مكنت الدول الأعضاء، على حد سواء، من أن تقيم بشكل أكثر وضوحا مشكلة الحاسوب ونحن نقترب من الألفية القادمة، وأيضا من محاولة الاحتراز في مواجهة النتائج المثيرة للإنزعاج التي قد تواجهها في معظم الأنشطة.

والسنغال، إذ تدرك أهمية الحواسيب باعتبارها أداة لا غنى عنها للتنمية، أنشأت في وقت مبكر للغاية، في ١٩٩٠، وزارة لتحديث الدولة، بها فرع لتكنولوجيا المعلومات. وهذه الهيئة، بدعم من التعاون الدولي - على وجه الخصوص، من جانب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة - لديها منسق قطري للبرامج لتحويل التواريخ بحلول سنة ٢٠٠٠.

لقد أنشئت أيضا هيئة تنظيمية تسمى اللجنة المرشدة لوضع استراتيجية وطنية لتحويل التواريخ بحلول سنة ٢٠٠٠. وهذه الهيئة تشرف على لجان تقنية تضطلع بالمتابعة وبمعالجة مشاكل الإدارة في مختلف القطاعات مثل الطاقة، والمياه، والإدارة، وأنشطة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمصارف، وما إلى ذلك. كما أنشئ مركز للموارد ومحفل لإتاحة التبادل المثمر الفعال للمعلومات على الصعيد الوطني.

وهكذا تستعد السنغال لمواجهة المصاعب التي ينطوي عليها تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، وسيشارك منسقها القطري في اجتماع الفريق العامل المخصص للمعلوماتية المخطط له يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وذلك الاجتماع، الذي يقع قبل عام من تحويل التواريخ بحلول سنة ٢٠٠٠، سينظر في جميع الخطوات المختلفة المتخذة أو المخططة وسيوفر أيضا دليلا آخر، في هذا الوقت الذي يتسم بالعولمة، على أن عالمنا قرية عالمية وأن ذلك التعاون - في جميع الميادين، وفي مجال الحاسوب بشكل خاص - أصبح ضرورة حتمية.

والاهتمام الذي تبديه منظمتنا بهذه المسألة يؤدي إلى الشعور ببعض التفاؤل فيما يتعلق بقدرة دولنا على التعامل بشكل ناجح مع هذا التحدي الآخذ في الظهور على عتبة القرن الحادي والعشرين. والسنغال، شأنها شأن سائر البلدان الأفريقية، تعتبر هذا تحديا حقيقيا. إننا، نحن الأفريقيين، نفهم أن التهديد الذي تفرضه مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب إلى الألفية القادمة يتطلب عملا جماعيا سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي، وأن البعد العالمي لهذا التهديد، بكل آثاره، يتطلب اتخاذ نهج مشترك لتحقيق حل شامل.

لكل هذه الأسباب، يؤيد وفد بلدي مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1، الذي هو، في الحقيقة، نتيجة مشاورات واسعة، ونأمل أن تؤيد جميع الدول الأعضاء هذا المشروع الهام.

السيد منغويلا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالاعتراف بصحة البيان الذي أدلى به

ممثل إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، والذي أنضم اليه انضماما تاما.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المحدد بشأن موضوع الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، الوارد في الوثيقة A/53/574. لقد أوفى الأمين العام بشكل يدعو للإعجاب بتوقعات قرار الجمعية العام ٢٣٣/٥٢ الذي اتخذ في العام الماضي.

وسأكون مقصرا إن لم أعرب عن التقدير للعمل العظيم الذي قام به الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت الرئاسة القديرة للسفير كمال، وفريقه التقني الفرعي. إن الفريق التقني الفرعي، الذي يضم أعضاء من البعثات وموظفين من الأمانة العامة، عمل دون كلل ليسترعي انتباهنا إلى الطابع الحرج للعمل المطلوب لمواجهة مشكلة تحويل التواريخ بحلول سنة ٢٠٠٠ في الحواسيب، والمعدات والأنظمة الأخرى التي تحتوي على رقائق مثبتة. وكما نعرف جميعا الآن، فإن قائمة تلك الأنظمة طويلة جدا وتغطي طائفة واسعة التنوع من الأنشطة الحيوية لاقتصاد أي بلد.

إن جعل وسائل الاتصالات رقمية والالتقاء بين الاتصالات عن بعد والحواسيب في السنوات القليلة الماضية كانا من الظواهر الفاصلة حقا في القرن الحالي ووفرا الدفعة الرئيسية لعملية العولمة. وفي مناسبات عديدة وفي محافل مختلفة، كان أثر العولمة على الاقتصاد العالمي، وعلى الأخص آثاره بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية، أداة مألوفة للفكر. لقد استحدثت العولمة اقتصادا جديدا - اقتصادا قائما على الاتصالات عن بعد تدفعه الحواسيب. ولذلك، كانت إدارة الحواسيب بشكل سلس هامة الى حد كبير، ليس بالنسبة للاقتصادات الوطنية فحسب، ولكن بالنسبة لشبكة الاقتصاد العالمي أيضا.

إن البلدان النامية، في الوقت الذي تعاني فيه في صراعها مع القواعد المعقدة للنظام التجاري العالمي الجديد في إطار منظمة التجارة العالمية، لا تهتم كثيرا بظواهر غامضة مثل مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب بحلول سنة ٢٠٠٠، أو "علة الألفية"، كما تعرف عموما. ومن ثم لا عجب في أن كل الدراسات الاستقصائية تجد أن البلدان النامية متخلفة في تقديرها لمشكلة تحويل التواريخ في نظم الحاسوب وفي وضع الاستراتيجيات لمعالجتها. وكيف يكون الأمر بخلاف ذلك حين نجد أن نفس اللامبالاة تتجلى بوضوح في عدد كبير من البلدان الصناعية؟

وقد قيل إن بعض البلدان الأوروبية لم يول الاهتمام الكافي للمشكلة لانشغاله بأولوية أهم - وهي تحديدا إطلاق عملة اليورو بعد أربعة أسابيع. إلا أننا جميعا نعلم أن هذا موقف مؤسف، فالسنة الوحيدة المتبقية قد يثبت أنها غير كافية إطلاقا لتدارك ذلك الإهمال.

وكما قال ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فإن البلدان النامية تتسم بضعف آلياتها للتعامل مع هذا الأمر وستحتاج إلى مساعدة متزايدة من شريكاتها الأكثر نموا في شكل مساعدة مالية وتكنولوجية وتقنية من أجل وضع الاستراتيجيات الصحيحة، ومن أجل تنفيذها.

ومن ثم، يؤيد وفدي بشدة مشروع القرار A/53/L.43، خاصة في طلبه إلى الأمين العام اتخاذ خطوات من أجل أن

> "يكفل رصد منظومة الأمم المتحدة عن كثب لمصادر التمويل الفعلية والمحتملة اللازمة لدعم جهود البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية الرامية إلى معالجة مشكلة "سنة ٢٠٠٠"."

وفي هذا الصدد، يقدر وفدي أيما تقدير الجهود التي تبذلها هيئات منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، والبنك الدولي، لرفع درجة الوعي بحجم المشكلة ما بين البلدان التي تتعامل معها تلك الهيئات ومساعدتها على إيجاد الحلول لها.

إن ليسوتو ودول أخرى أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد استفادت من مبادرات البنك الدولي بتنظيم حلقات دراسية لرفع درجة الوعي في المنطقة وتوفير التمويل للتخطيط الاستراتيجي عن طريق مشروع برنامج المعلومات من أجل التنمية.

وكما يحدث دائما عندما تظهر أوبئة مثل "علة الألفية"، يظهر متشككون يقللون من خطر آثارها. وفي هذه الحالة، من الأفضل بالتأكيد أن يخطئ المرء بالمبالغة في الحيطة، حيث أن أثر الدومينو الذي سيحدثه انهيار نظم الحاسوب أو اختلال عملها في جزء من العالم يمكن

أن تنجم عنه آثار في أجزاء نائية من العالم ترتبط به عن طريق الشبكات العالمية مما سيعني وقوع كارثة ذات أبعاد عالمية حقا.

السيد تاكاسو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اليابان ترحب بعرض مشروع القرار بشأن مشكلة تحويل التواريخ بحلول سنة ٢٠٠٠. ونشيد أيضا بإسهام الفريق العامل المخصص المعني بالمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تحت الرئاسة القديرة للسفير كمال. إن الفريق العامل قد أسهم في توجيه انتباه المنظمة على نحو عاجل لهذه المشكلة المتعلقة بتحويل التواريخ بحلول عام ٢٠٠٠. وهي مشكلة ينبغي أن تتضافر في علاجها جهود منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

إن الحواسيب تؤثر على حياتنا اليوم بعدد لا يحصى من السبل. وأحيانا لا ندرك حتى مدى اعتمادنا عليها. ومشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب لها آثار واسعة النطاق على البنى الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، مثل الإمداد بالطاقة، والاتصالات، والنقل، والنظام المالي، والصحة العامة، وما إلى ذلك. وبدون توفر بنية أساسية تعمل على النحو الواجب، لا يمكن لأي نشاط اقتصادي أو أية وكالة حكومية أن تعمل بنجاح. وما لم تقم كل الدول بمشاطرة تجاربها في التعامل مع مشكلة سنة ٢٠٠٠ وتنسق الجهود، سينجم اضطراب يعم العالم بأسره.

واليوم، بقي أقل من ٤٠٠ يوم على حلول سنة ٢٠٠٠. ويجب أن ترسل الأمم المتحدة رسالة واضحة وقوية إلى المجتمع الدولي. وباستخدام المحافل المتعددة الأطراف والدولية على حد سواء، علينا أن نرفع درجة وعي الجمهور بأهمية مشكلة سنة ٢٠٠٠ وطابعها الملح ونتخذ جميع التدابير الممكنة لعلاجها.

وفي مؤتمر قمة الدول الصناعية الثمان في بيرمنغهام في أيار/ مايو من هذه السنة، اتفق رؤساء الحكومات على تنسيق أنشطتهم فيما يتعلق بمشكلة تحويل تواريخ الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، وهي أنشطة ترمي بصفة رئيسية إلى زيادة درجة الوعي وتشجيع الحكومات على اتخاذ إجراء.

وفي اليابان، في أيلول/سبتمبر من هذه السنة، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لتناول مشكلة سنة ٢٠٠٠ وطلبت إلى كل من القطاعين العام والخاص التعاون في تنفيذها. وفي إطار خطة العمل الوطنية هذه، ستتخذ الوزارات والوكالات التدابير اللازمة وفقا للمبادئ التوجيهية التي وضعناها والمتعلقة بتحويل التواريخ وستقوم بإكمال اختباراتها التمثيلية على النظم ذات الأولوية العالية التي ترتبط مباشرة بالحياة اليومية للناس بنهاية عام ١٩٩٩. كذلك ستقوم الوزارات والوكالات بوضع خطط للطوارئ تغطي على نحو تفصيلي حالات الإغلاق واختلالات العمل والطوارئ الأخرى بالنسبة لجميع النظم ذات الأولوية في يوم ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وستشجع جميع الشركات على إجراء اختبارات تحقق مستقلة بمبادرات خاصة منها، وفقا لقائمة تحقق القطاع الصناعي الخاص من التوافق مع تحويل التواريخ في الحاسوب بحلول سنة ٢٠٠٠.

وليست هناك دولة بمنجى من مشكلة سنة ٢٠٠٠. فالمشكلة ستؤثر على جميع الدول ولها أثر محتمل ضخم عابر للحدود. ومن ثم فإن التعاون العالمي ضروري للتصدي لهذا الأثر الخطير المحتمل. ويتوقع من الأمم المتحدة أن تبادر بتعزيز هذا الهدف وبكفالة استعداد جميع الدول في العالم لمواجهة هذا التحدي. وكثيرا ما يقال إن البلدان النامية متخلفة عن ركب البلدان المتقدمة النمو في اتخاذ التدابير الوقائية. وبالتالي ثمة حاجة متزايدة إلى الحصول على صورة شاملة عن مدى التأهب العالمي. وفي هذا الصدد، نأمل أن يوفر الاجتماع الخاص للفريق العامل المعني بالمعلوماتية في ١١ كانون الأول/ديسمبر فرصة هامة لمناقشة التدابير اللازمة للتعاون الدولي بشأن مشكلة سنة ٢٠٠٠.

ولهذه الأسباب، تؤيد اليابان مشروع القرار بشأن تحويل التواريخ في الحاسوب بحلول سنة ٢٠٠٠ المعروض علينا.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني أتكلم بالنيابة عن السفيرة بتي كنغ. ويسر الولايات المتحدة أن تدعم مشروع القرار بشأن الآثار العالمية لمشكلة الحواسيب في سنة ٢٠٠٠. وبما أنه لم يبق سوى ٣٨٩ يوما لحلول الألفية الجديدة، فإن هذا موضوع له أهمية قصوى بالنسبة لنا.

والبعض لا يزال يظن أن آثار مشكلة سنة ٢٠٠٠، أو مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب، ستنحصر في مجال

صناعة الحواسيب. والبعض الآخر لا يدري ما معنى مشكلة تحويل التواريخ. أما بالنسبة لغير الملمين منا بتعقيدات تكنولوجيا الحاسوب، فسيتعذر علينا فهم الكيفية التي يمكن بها لمشكلة الحاسوب أن تؤثر في حياتنا، وحياة الناس في العالم. والواقع أن نظم الاتصالات، والمياه، والصناعة، والنقل الجوي، والنقل البحري، والطاقة، وجميع المجالات الأخرى تقريبا معرضة لحدوث اضطرابات خطيرة أو أعطال فيها إذا تركت دون معالجة. بل حتى بعض إشارات المرور المضيئة وآلات تسجيل النقود في حوانيت البقالة يمكن أن تتأثر.

إن مشكلة عام ٢٠٠٠ ستترك أثرها على كل أمة وستعمل على إظهار الترابط القائم في العالم الذي نعيش فيه. والقيود الزمنية، مقرونة بالقدر الهائل المطلوب من الموارد المالية والموظفين لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠ حول العالم، تجعل من هذه المشكلة تحديا عالميا بحق. ويجب أن تتحمل كل أمة المسؤولية الملقاة على عاتقها من أجل أن تكون نظمها الحاسمة الأهمية متوافقة مع حلول عام ٢٠٠٠، وأن تعمل الحكومات المحلية والقطاعات الخاصة على حل مشاكلها المتعلقة بعام ٢٠٠٠. ويجب أن نركز، كل منا في بلده، على التعاون الدولي وتشاطر المعلومات بشأن حالة الاستعداد لحلول عام ٢٠٠٠.

لقد بدأت حكومة الولايات المتحدة عام ١٩٩٥ ببذل جهد منسق لمعالجة نظمها. فعينّا في شباط/ فبراير ١٩٩٨ منسقا قطريا لعام ٢٠٠٠ يكون مسؤولا عن الإشراف على معالجة الحكومة للمشكلة. وهذا يتضمن الاتصال بحكومات محلية وبالقطاع الخاص وبالكيانات الدولية لتشجيعها على اتخاذ إجراءات بشأن المشكلة، وبغية تقديم الدعم للجهود المبذولة من أجل حل مشكلة عام ٢٠٠٠. وكل قطاع رئيسي في الولايات المتحدة يبذل فعليا جهودا نشطة لمعالجة المشكلة، لكن يتضح أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير. ونحن ملتزمون ببرنامجنا القطري، فضلا عن العمل مع الأمم الأخرى كجزء من الجهد العالمي.

إن المبادئ التوجيهية لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠ المتعلقة بالحواسيب، التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه من هذا العام، تسلط الضوء على خطورة المشكلة وتوفر معلومات مفيدة عن حلول للمشكلة والتخطيط لمواجهة الحالات الطارئة. وتؤيد الولايات المتحدة هذه المبادئ التوجيهية وتدعو إلى نشرها على نطاق واسع، حسبما تطالب به الجمعية العامة.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى اجتماع المنسقين القطريين لعام ٢٠٠٠ الذي سيعقده الفريق العامل المخصص للمعلوماتية هنا في الأمم المتحدة يوم الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وسيحضر الاجتماع ما يزيد على ١٠٠ منسق قطري أو ممثلين عنهم، وسيركز على تشاطر المعلومات والتعاون الدولي لحل مشاكل عام ٢٠٠٠ على الصعد القطري والإقليمي والدولي. ويحدو الولايات المتحدة الأمل في أن تكون المشاركة في هذا الحدث الهام على أوسع نطاق.

إن تقرير الأمين العام في الوثيقة A/53/574 المعنون "الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠"، والذي طلبته الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، يلاحظ أن ثمة جهودا كبيرة تبذل داخل الأمانة العامة لمعالجة مشكلة عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، فإن التقرير إذ يوجز حالة التوافق في مختلف عناصر الهيكل الأساسي التكنولوجي، يشير إلى أن مجالات عديدة لا يزال يتعين تقييمها. ويحدد التقرير الإجراءات التصحيحية التي لا يزال يتعين اتخاذها، مسترعيا الانتباه إلى شواغل خطيرة إزاء قدرة المنظمة على إنجاز هذه الإجراءات ضمن الإطار الزمني اللازم. وتعتقد الولايات المتحدة أن منظومة الأمم المتحدة في حاجة إلى استراتيجية إدارية إعلامية لمعالجة المشاكل على نطاق المنظومة، ومشكلة عام ٢٠٠٠ واحدة منها فقط.

ويحث وفد بلادنا الدول الأعضاء على تعزيز الأنشطة القطرية والدولية بغية الوصول إلى التوافق مع حلول عام ٢٠٠٠، ويحث الأمانة العامة للأمم المتحدة على اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لكفالة أن تتمكن هذه المنظمة من مواصلة عملها بفعالية ودون عرقلة بغية الحفاظ على ثقة الدول وشعوب العالم بها ودعمها لها.

السيد موراغا (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن البعد الدولي لمشكلة الحواسيب عام ٢٠٠٠ معقد بقدر تعقيد بعدها القطري. لهذا السبب أدخلت حكومة شيلي هذا البند المدرج في جدول الأعمال الدولي في سياستها الخارجية.

ولقد تقدم الرئيس فراي بمقترحات هامة إلى السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة الإيبيرية الأمريكية، ومجلس التعاون الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ، وإلى الأرجنتين على صعيد ثنائي.

وإن والترابط العالمي للنظم المتعلقة، في جملة أمور، بخدمات النقل، والطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والدفاع، والتمويل، والحدود، والصحة، والإمدادات يقتضي اتخاذ إجراء تعاوني دولي ثابت وعاجل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وفي السياق العالمي للاقتصاد العالمي، لا يسع بلد ما أن يظل غير مبال بالأحداث الجارية في أماكن أخرى من العالم. والتحدي الدولي الذي يتمثل في تغير الألفيات يحمل كل بلد على العمل مع البلدان الأخرى بطريقة مسؤولة وشفافة وحسنة التوقيت. وينبغي القيام بهذه المهمة لا مع جيران البلد من الناحية الجغرافية فقط، بل يجب أيضا أخذ جيران "دنيا الحاسوب" في الاعتبار.

ولكي يكون هذا العمل المشترك فعالا من الضروري أن يقوم كل بلد مسبقا باتخاذ التدابير اللازمة لكفالة استمراره العملي وامتثاله للالتزامات التي تعهد بها بوصفه مشتريا و/أو موردا استراتيجيا للسلع والخدمات. ونحن نفهم أن التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف يتألف من جهود وأنشطة إنمائية مشتركة لكفالة عدم انقطاع الإمدادات والمؤن للخدمات الدولية المتعلقة بأنابيب النفط والغاز، والشبكات الكهربائية، والتوابع، والألياف البصرية، والعمليات المالية، وعمليات عبور الحدود، والعمليات التي تجري في الموانئ والمطارات، وهلم جرا.

وممكن جدا ألا يجري تصويب جميع النظم قبل حلول الموعد المحدد. ومن المحتمل إذن أن تكون هناك بعض الصعوبات بعد تغيير التواريخ وحتى قبل التغيير. وينبغي توجيه عملنا الحالي نحو التخفيف من تلك الصعوبات إلى الحد الأدنى. ويجب إعطاء الأولوية لعملنا الرامي إلى كفالة عدم حصول إنقطاع في هذه الخدمات الأساسية الحيوية المقدمة إلى السكان، من قبيل الكهرباء، والماء، والغاز، والهاتف، والرعاية الصحية. وإذا أمكن تصويب نظام واحد فحسب، فإننا نعتقد أن نظام الكهرباء ينبغي أن يكون النظام المستهدف.

ونظرا لهذه الظروف، تشكل مبادرة السفير أحمد كمال، بعقد اجتماع بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر بشأن مشكلة الحواسيب عام ٢٠٠٠، مبادرة هامة. وحكومة شيلي ملتزمة بدعم ذلك الاجتماع وبالترويج للإجراءات الرامية إلى تعزيز عمل فريق الأمم المتحدة العامل المخصص للمعلوماتية. وهذا سيمكن من تنفيذ الإجراءات الناجمة عن ترتيبات يتم التوصل إليها يوم الجمعة المقبل.

إن مشروع القرار المعروض على هذه الجمعية بشأن الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠ سيساعد على الترويج لاتخاذ الإجراءات الدولية الضرورية قبل بزوغ فجر الألفية الجديدة. وتعرب حكومة شيلي عن تأييدها لمشروع القرار.

السيدة كاردوزي (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن وفد بنما، بوصفه المنسق لمجموعة ريو هذا العام، يشرفه أن يتكلم بشأن البند ١٦٠ من جدول الأعمال، "الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠".

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سيماكولا كيوانوكا (أوغندا).

وتود الدول الأعضاء في مجموعة ريو أن تعرب عن تقديرها للأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره الوارد في الوثيقة A/53/574، الذي يعرض الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠. وبالمثل، تود الدول الأعضاء في مجموعة ريو أن تهنئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على كل الجهود التي بذلها لتوعية الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بمشكلة الحواسيب في عام ٢٠٠٠. ونود أن نسلط الضوء على ما تحلى به رئيس الفريق العامل السيد أحمد كمال، الممثل الدائم لباكستان، من قيادة دؤوبة، وما أنتجته ديناميته من تنظيم اجتماع للمنسقين الوطنيين بشأن مشكلة الحواسيب في الألفية، سيعقد في مقر الأمم المتحدة يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

وكان لبنما شرف تولي رئاسة الجلسة الثامنة والثمانين للجمعية العامة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، عندما اعتمد القرار ٢٣٣/٥٣ عن الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠.

وتود مجموعة ريو أن تعرب عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به وفد إندونيسيا بشأن هذا البند بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتؤكد مجموعة ريو مع التقدير على قيمة العمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالمعلوماتية، الذي شدد على

أهمية توعية الحكومات بشأن مشكلة سنة ٢٠٠٠ وجعل الشركات الصغيرة والوكالات الحكومية المحلية تتبين تعقيد الموضوع، وكذلك أهمية التعاون الوثيق بين الحكومات والقطاع الخاص، ليس على الصعيد الوطني فحسب ولكن أيضا على الصعيد الدولي.

وترى مجموعة ريو أن المبادئ التوجيهية التي اقترحها الفريق العامل للتعامل مع مشكلة الحواسيب عام ٢٠٠٠ واسعة النطاق ومهمة، لأنها تتضمن العناصر الضرورية لبث الوعي بشأن مشكلة سنة ٢٠٠٠، وتقييم المشكلة والحلول الممكنة لها والتخطيط للحالات غير المنظورة.

في الختام، اسمحوا لي أن أشير إلى أن رؤساء دول وحكومات مجموعة ريو، الذين اجتمعوا في أيلول/سبمتبر ١٩٩٨ في بنما، شددوا على مشكلة الحواسيب عام ٢٠٠٠ بقولهم:

"إن فجر الألفية الثالثة سيأتي بتغيير في أرقام التواريخ المختزنة في أنظمة الحواسيب. وهذه الواقعة قد تترتب عليها آثار خطيرة نظرا للترابط الشديد بين نظم المعلومات، ليس على الصعيد الوطني فحسب ولكن على الصعيد العالمي. وبناء على ذلك، فإننا نؤيد اعتماد تدابير لدرء هذه المشكلة والتغلب عليها، خاصة فيما يتصل بالأنظمة الخاضعة لتحكمنا، وبالتالي تهيئة الظروف المناسبة لكفالة القدرة التشغيلية الأساسية للأنظمة الوطنية وتعزيز ودعم الإجراءات ذات الصلة في القطاع الخاص. وسنشجع تبادل المعرفة والخبرة لتخفيف المخاطر وتعزيز المدخرات في هذا المجهود."

ولذلك تحث الدول الأعضاء في مجموعة ريو البلدان الصناعية على الإسهام بالتكنولوجيا والوسائل اللازمة لحل هذه المشكلة. وتؤيد مجموعة ريو مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.43/Rev.1.

السيد سوه دا - ون (كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تدرك جمهورية كوريا تماما الخطر الذي تشكله مسألة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠ في عالم مترابط بصورة واسعة. والواقع أن اقتصاداتنا واتصالاتنا السلكية واللاسلكية وأنظمة مواصلاتنا كلها مترابطة، مما يجعل الموضوع تحديا عالميا. وبما أن تاريخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ يمثل أجلا نهائيا لا مفر منه، فإن وفدي يرحب بعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص للمعلوماتية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في رفع درجة الوعي عن "علة الألفية".

من الواضح أن إلحاح هذه المشكلة والاقتراب السريع لعام ٢٠٠٠ يتطلبان أن يعمل المجتمع الدولي في انسجام وفعالية. وسيتطلب هذا الجهد قدرا كبيرا من الخبرة التقنية والموارد المالية. لذلك نشجع زملاءنا من الدول الأعضاء والقطاعين والعام والخاص والمجتمع المدني على العمل معا لمعالجة هذا التهديد. ويحدونا الأمل في أن تكون منظومة الأمم المتحدة في الطليعة لاتخاذ التدابير اللازمة لجعل أجهزتها الحاسوبية متوافقة مع سنة ٢٠٠٠. ونتطلع أيضا إلى أن تلعب الأمم المتحدة دورا رائدا في زيادة وعي الدول الأعضاء وفي مساعدتهم على إيجاد سبل لحل هذا الموضوع.

ويتطلع وفدي إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مشكلة سنة ٢٠٠٠ الذي سيعقد يوم ١١ كانون الأول/ ديسمبر، والذي ينظمه الفريق العامل المخصص للمعلوماتية لفائدة المنسقين الوطنيين. وسيكون هذا الاجتماع مناسبة هامة للتقدم بالمناقشات الجوهرية وتبادل الآراء بشأن كيفية تنسيق العمل الدولي لتفادي هذه المشكلة الخطيرة.

وبالنظر إلى خطورة المسألة وإلحاحها، يؤيد وفدي بقوة مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1 عن الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول عام ٢٠٠٠. ونعتقد أن من المهم أن نعمل الآن حتى يكون انتقالنا إلى الألفية المقبلة سلسا على جميع الأصعدة. ويود وفدي أن يشكر السفير أحمد كمال على عمله واجتهاده في إعداد مشروع القرار هذا وعلى الجهود التي بذلها في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى هذا الموضوع البالغ الأهمية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن أوكرانيا، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة وعضوا نشطا في مجتمع المعلومات الدولي، يساورها قلق عميق مع اقتراب خطر مشكلة عام ٢٠٠٠، وهي تقوم باتخاذ التدابير اللازمة لتفادي الآثار المحتملة لهذه الحالة غير العادية، ليس فيما يخصها فقط ولكن أيضا بالنسبة لاتصالاتها مع بقية العالم.

ويجري اتخاذ الخطوات اللازمة لحل مشكلة "علة الألفية" في بلدي وفقا للبرنامج الوطني للمعلوماتية الذي هو في مقام قوانين الدولة والذي يحدد المسارات والقوى الفاعلة ومراحل تطوير التكنولوجيات الوطنية للمعلومات.

وفي المرحلة الراهنة يعمل خبراؤنا على نتائج اختبار الحواسيب، والبرمجيات، ونظم المعلومات والشبكات التي تستخدمها الهياكل الحكومية. وتعطى الأولوية للطاقة، بما في ذلك قطاعها النووي، وكذلك للقطاع المالي، والمجال الاجتماعي، والنقل والاتصالات.

إن مهمة تخفيف آثار مشكلة سنة ٢٠٠٠ في أوكرانيا مهمة شاقة جدا، على الرغم من أن بلدنا لديه من الأفراد ذوي الكفاءة العالية ما يكفي لحل الجوانب التقنية للمشكلة.

إلا أن الافتقار للموارد المالية يمنع أوكرانيا من حل كارثة الحاسوب الوشيكة قبل حلول عام ٢٠٠٠، وهو ما قد يخلف آثارا لا يمكن التنبؤ بها. ومقارنة بالبلدان الغربية، التي يمكن فيها للضرر الناجم عن تعطل الحواسيب أن يبلغ ترليونات الدولارات، ستكون المشكلة هنا ذات طابع مختلف إلى حد كبير. والخطر الحقيقي يكمن في أنها قد تؤثر على تشرنوبيل وغيرها من محطات الطاقة النووية العاملة. فداخل كل رقيقة حاسوب هناك ساعة صغيرة. وإذا توقفت الساعة عن العمل، ستتوقف الرقيقة عن العمل. وهو ما يشبه القنبلة الصغيرة. وإن كانت الرقيقة في منشأة لتوليد الطاقة النووية، فإن أسوأ ما سيحدث، حسبما يأمل المختصون، هو أن قسما كبيرا من أراضي أوكرانيا سيكون بدون تيار كهربائي في منتصف الشتاء، بسبب الإغلاق المؤقت للمفاعلات ومحطات الطاقة الأخرى. ولكن أي شيء ممكن أيضا، كما حدث في ليلة من ليالي شهر نيسان/أبريل ١٩٨٦ عندما عجز المختصون عن توقيف عمل أحد مفاعلات تشرنوبيل.

وحتى لو أغلقت محطة تشيرنوبل للطاقة النووية، فإن العشرات من المفاعلات النووية الأخرى عبر إقليم الاتحاد السوفياتي السابق، التي تعمل بنسبة ٤٠ في المائة من نظم الحاسوب على نطاق العالم، ستتأثر إن عجزت عن التعرف على تحول ساعاتها الداخلية من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٠. وسيجعلها ذلك ضعيفة أمام اختلالات العمل الناجمة عن "قنبلة الألفية".

ولهذا السبب تقدر أوكرانيا تقديرا بالغا جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المتمثلة في حشد إمكاناتها لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب سنة ٢٠٠٠، وتؤيد مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1. كذلك نقر بأن السفير أحمد كمال ممثل باكستان يضطلع بدور هام للغاية، بل حاسم، في هذه العملية. ونأمل من الاجتماع المقبل للمنسقين الوطنيين بشأن مشكلة سنة ٢٠٠٠ أن يسترعي انتباه المجتمع العالمي والمنظمات المالية الدولية الى الحاجات الملحة التي تتطلبها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إطار خطر مشكلة سنة ٢٠٠٠.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن تأهب منظومة الأمم المتحدة لحل مشكلة سنة ٢٠٠٠ في الحاسوب والنظم التقنية الأخرى التي تخدم الأمانة العامة للمنظمة والدول الأعضاء ذات أهمية عظمى لعمل المنظمة على نحو فعال. ونرى أن القرار ٢٣٣/٥٢، المتخذ في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، قد جاء في وقت مناسب لتركيز الانتباه على هذه المشكلة.

والتقرير الذي أعده الأمين العام، الوثيقة A/53/574، بشأن الخطوات المتخذة داخل منظومة الأمم المتحدة لحل مشكلة تحويل التواريخ في الحواسيب بحلول سنة ٢٠٠٠، يعطينا صورة واضحة عن الحالة في هذا المجال. وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات في مكتب خدمات الدعم المركزي بالأمانة العامة قد قامت بالفعل بالكثير من العمل لتكييف نظام الهاتف، وشبكة المنطقة المحلية وشبكة المنطقة الشاسعة، ونظم الحواسيب الكبيرة مع مشكلة سنة ٢٠٠٠. وورد في التقرير أنه قد استعيض مؤخرا عن ٢٠٠ ٥ حاسوب في المقر بأحدث المعدات والبرامج مما يجعلها مستعدة للانتقال لسنة ٢٠٠٠. كذلك يجري القيام بعمل هام في اللجان الاقتصادية الإقليمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي، من بين منظمات أخرى.

إلا أن التقرير لا يعطي سوى معلومات عامة عن الخطوات الجارية أو المزمع اتخاذها بالنسبة لمشكلة سنة ٢٠٠٠. وليست هناك أية معلومات تقريبا عن النتائج التقنية المحددة أو التكاليف الحالية أو المتوقعة لتنفيذ هذه التدابير على امتداد منظومة الأمم المتحدة. وفي

رأينا، أن توفير هذه المعلومات له أهمية عملية كبيرة في تقييم نطاق العمل الجاري وفعاليته التقنية والاقتصادية. ومما سيساعد أيضا توفير البيانات عن موردي ومقدمي خدمات الحاسوب إلى الأمانة العامة.

إن الخبراء في مجال تكنولوجيا الحاسوب يقدرون التكاليف العالمية للقضاء على مشكلة سنة ٢٠٠٠ بما يتراوح بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مليار دولار. وهذه التقييمات ذات طبيعة تقريبية ليس إلا، بيد أنها يمكن أن تعطي صورة عن تعقيد هذه المشكلة وطابعها العالمي وتكلفتها. وفي هذا الصدد، من الضروري جدا الحصول على تقدير للتكلفة داخل الأمم المتحدة نفسها، بالنظر إلى أن ذلك يرتبط مباشرة بآثار محتملة على الميزانية العادية للأمم المتحدة.

ويتفق وفد روسيا مع الخلاصات التي توصل إليها التقرير والتي مفادها أن فشل أحد النظم المحوسبة في تحقيق التوافق مع سنة ٢٠٠٠ قد ينجم عنه أثر دومينو سيؤثر على عمليات النظم الأخرى التي توافقت مع مشكلة سنة ٢٠٠٠.

ولا تقتصر المشكلة على الصعيد التقني ونظم الحاسوب؛ فهي أيضا مشكلة تنسيق وإدارة. وفي هذا الصدد، أود أن أركز على أهمية أنشطة اللجنة الإدارية المعنية بالتنسيق ولجنة تنسيق تكنولوجيا المعلومات. ونحن نرى أيضا أن علينا تعزيز دور الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالمعلوماتية والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتصدي للمشاكل التي قد تنشأ مستقبلا داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتكوين مجتمع معلوماتي للقرن الحادي والعشرين. إننا نرحب بمبادرة الفريق والسفير كمال شخصيا لعقد اجتماع موسع في ١١ كانون الأول/ ديسمبر من هذه السنة بشأن مشكلة سنة ٢٠٠٠، بمشاركة المنسقين الوطنيين.

وفي روسيا، استقطبت مشكلة سنة ٢٠٠٠ اهتماما كبيرا. وفي أيار/ مايو من هذه السنة اعتمدت الحكومة التعليمات ذات الصلة، وستعقد جلسات استماع في البرلمان الروسي بشأن هذه المشكلة. وفي جميع أرجاء البلد، بدأنا بإجراء حصر لنظم الحاسوب في شتى مجالات الاقتصاد في سياق مشكلة سنة ٢٠٠٠. وحاليا، وضعنا خطة للخطوات التي ستحدد مراحل إنشاء بنية أساسية لحل هذه المشكلة والإطار الزمني لها. ويشمل ذلك التحضير لتنفيذ شهادة مستقلة ستحدد مدى توافق نظم المعلومات في روسيا مع سنة ٢٠٠٠.

وبالنظر إلى نطاق مشكلة الحواسيب وطابعها المتداخل الذي يؤثر في مصالح جميع الدول الأعضاء، يعتمد الاتحاد الروسي على زيادة تعزيز التعاون والمساعدة المتبادلة، بما في ذلك التعاون والمساعدة عن طريق الأمم المتحدة، لحل هذه المشكلة العالمية حقا. وفي هذا الصدد، يؤيد الوفد الروسي مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1، المقدم من باكستان، بشأن الآثار العالمية المترتبة على مشكلة تحويل التواريخ في الحاسوب عام ٢٠٠٠.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند. والآن ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.43/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٨٦/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/707)

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/708)

(ج) تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/709)

(د) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/710)

(هـ) تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/711)

(و) لجنة الخدمة المدنية الدولية

تقرير اللجنة الخامسة (A/53/712)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب أولا إلى الأعضاء أن يوجهوا انتباههم إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (أ) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية"، الوثيقة A/53/707.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ١٢ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩: السيدة نازاريت أ. إنسيراه، والسيد أحمد كمال، والسيد راجات ساها، والسيد نيقولاس أ. ثورن، والسيد فومياكي تويا، والسيد جيان لويغي فالنزا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نأتي الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ب) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات"، الوثيقة A/53/708.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من التقرير بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاثة سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩: السيد بيتر جوهانز بييرما، والسيد بول إكورونغ أ. إندونغ، والسيد نيل هويت فرانسيس، والسيد هنري هانسون - هول.

وتوصي اللجنة الخامسة أيضا في الفقرة ٧ من التقرير نفسه بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترات العضوية المبينة أدناه: السيد سيرجو شابارو رويز (شيلي) من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠؛ والسيد بيرناردو غريفير (أوروغواي) من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١؛ والسيد إدواردو إغليسياس (الأرجنتين) من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ومن ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين الأشخاص الموصى بهم؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب الآن إلى الأعضاء أن يوجهوا انتباههم إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (ج) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات"، الوثيقة A/53/709.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من ذلك التقرير بأن تعين الجمعية العامة رئيس لجنة مراجعة الحسابات في الفلبين عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تعيين هذا الشخص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطلب الآن إلى الأعضاء أن يوجهوا انتباههم إلى تقرير اللجنة الخامسة بشأن البند الفرعي (د) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات"، الوثيقة A/53/710.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تقر الجمعية العامة تعيين الأمين العام للأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩: السيد إيف أولترامار، والسيد إيمانويل نواه أومابوه، والسيد جورغن ريمنتز.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إقرار تعيين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نأتي من ثم إلى تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بتعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة في إطار البند الفرعي (هـ) من البند ١٧ من جدول الأعمال، الوثيقة A/53/711.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الشخصين التاليين عضوين في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩: السيد كيفين هيو والسيدة ديبورا تيلور أشفورد.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعين هذين الشخصين؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الخامسة المتعلق بلجنة الخدمة المدنية الدولية في إطار البند الفرعي (و) من البند ١٧ من جدول الأعمال، الوثيقة A/53/712.

توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٧ من التقرير بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩: السيد محسن بلحاج عامور، والسيدة تركيا داده، والسيد وولفغانغ استوكل، والسيد كارلوس س. فيغيغا، والسيد أوجانيوز ويزنر.

وفي الفقرة نفسها، توصي اللجنة الخامسة أيضا بأن تعين الجمعية العامة محسن بلحاج عامور رئيسا للجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

وفي الفقرة نفسها، توصي اللجنة الخامسة أيضا بأن تعين الجمعية العامة كارلوس س. فيغيغا نائبا لرئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية لفترة عضوية مدتها أربع سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعين هؤلاء الأشخاص؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جمعة (بروني دار السلام).

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

مشروع قرار A/53/L.62

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

مشروع قرار A/53/L.59

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

مشاريع قرارات A/53/L.31، A/53/L.33/Rev.2، A/53/L.44، A/53/L.63

(ج) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

(١) مشروعا قرارين A/53/L.54/Rev.1، A/53/L.56

(٢) مشروع مقرر A/53/L.65

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة اختتمت مناقشتها بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال والبنود الفرعية (أ) و (ب) و (د) في الجلسة العامة ٥٩، في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا لعرض مشروع القرار A/53/L.62.

السيد مانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتولى بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والعديد من المقدمين، عرض مشروع القرار المتعلق بـ "سلامة موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة"، الوارد في الوثيقة A/53/L.62. وأفهم أن بنما وغواتيمالا والنيجر ترغب في الانضمام إلى قائمة مقدمي المشروع.

إن الاتحاد الأوروبي يشاطر الأمين العام قلقه فيما يتعلق بالتناقص المستمر لاحترام القانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية، ولا سيما اتفاقيات جنيف والمبادئ المنصوص عليها في القرار ١٨٢/٤٦. ونحن ندين الهجمات المتعمدة على السكان المدنيين وحرمانهم من حقهم الأساسي في الحصول على المساعدة الإنسانية، ونكرر التأكيد على أنه ينبغي تمكين الوصول الآمن للمساعدة الإنسانية دونما إعاقة أو تمييز، وتوفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، وكذلك لموظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة.

وتورد وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في تقاريرها أن أعدادا متزايدة من موظفيها تعمل في مناطق تتسم بعدم الأمن. وليس من الممكن تقدير عدد الأشخاص المحتاجين الذين قد يكونوا ماتوا بسبب استحالة تقديم المساعدة إليهم بسبب الحالة الأمنية. ونحن ندين بشدة أي عمل أو تقاعس عن العمل من شأنه أن يعوق أو يمنع موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة من أداء مهامهم أو ينطوي على تعريضهم للتهديدات، واستخدام القوة بل والإصابة بالجروح والموت.

ويلفت تقرير الأمين العام مرة أخرى الانتباه إلى مخاطر السلامة والأمن التي يواجهها موظفو المساعدة الإنسانية وموظفو الأمم المتحدة. ونظرا لأنه لم يطرأ تحسن على الحالة الميدانية خلال السنة الماضية، فإن الاتحاد الأوروبي يأخذ بزمام المبادرة مرة أخرى ليقدم مشروع قرار يدين الهجمات الموجهة ضد موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة وفي جملة أمور، يحث جميع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة التنفيذ الكامل والفعلي للمبادئ والقواعد ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يشدد في هذا السياق على أن قائمة جرائم الحرب الواردة في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تشمل الهجمات الموجهة عمدا إلى موظفي المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام.

ويطلب مشروع القرار المعروض علينا إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن حالة سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة والتدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين هذه الحالة. ونتطلع إلى تقرير يناقش الأسباب الجذرية لانعدام الأمن في المجال الإنساني ويوفر استعراضا للترتيبات الأمنية القائمة، بما في ذلك احتياجات المنظمات غير الإنسانية. ونشجع الأمين العام على المضي قدما في معالجة هذه القضايا، ونؤكد له مرة أخرى تأييدنا الكامل في ذلك الجهد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد لعرض مشروع القرار A/53/L.59.

السيد نورستروم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض، بالنيابة عن المقدمين، مشروع القرار المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ الوارد في الوثيقة A/53/L.59.

لقد نوقشت الصياغة الأولى للمشروع في مشاورات غير رسمية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وقدمت في تلك المشاورات مقترحات قيمة لتحسين النص وتم التوصل إلى اتفاق بشأن جميع الفقرات. ويشعر وفدي بالامتنان للمساهمات التي قدمتها الوفود الأخرى ولروح التعاون والشراكة الطيبة التي اتسمت بها المشاورات.

وتشير الجمعية العامة في مشروع القرار إلى قراراتها السابقة عن الموضوع، وتحيط علما بتقرير الأمين العام، وترحب بالتقدم الذي أحرزه منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال تعزيز التنسيق. وترحب الجمعية بالجزء الأول المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي عقد خلال هذا الصيف وبالاستنتاجات المتفق عليها في تلك الدورة، ثم تطلب من الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تتعاون من أجل كفالة تنفيذ ومتابعة الاستنتاجات المتفق عليها.

وأخيرا، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها، عن طريق دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٩، تقريرا عن تعزيز التنسيق، بما في ذلك تنفيذ ومتابعة الاستنتاجات المتفق عليها، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر في سبل للمضي في تعزيز الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دوراته في المستقبل، على النحو المبين في الاستنتاجات المتفق عليها.

ويأمل وفدي ومقدمو مشروع القرار في إمكانية اعتماده بتوافق الآراء. واسمحوا لي بأن أضيف أن البلدان الآتية أسماؤها ترغب في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار وهي: بنغلاديش وغواتيمالا واليونان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال، ليتولى، باسم الدول الأفريقية، عرض مشروع القرار A/53/L.63.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود، باسم مجموعة الدول الأفريقية، أن أعرض على الجمعية العامة، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، مشروع القرار A/53/L.63، عن تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لتنظر فيه.

إن مشروع القرار ذو طبيعة إجرائية، وقد تم التفاوض بشأنه مع ممثلي البلدان المانحة وغيرها من الأطراف المهتمة، بتأييد من المجموعة الأفريقية. وهو عبارة عن متابعة للقرار ١٦٩/٥٢ ألف، وبنفس العنوان المعتمد في السنة الماضية. وهو أيضا يأخذ في الاعتبار التطورات الحالية والآثار المترتبة على الصراع المسلح في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وبينما يركز تقرير الأمين العام على المساعدة المالية والمادية التي قدمتها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، ينبغي لنا أيضا أن نعترف بأن تطورا كبيرا قد طرأ على الحالة في البلد منذ اجتماع مجموعة "أصدقاء الكونغو" الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ - وهي حالة كانت لها آثار سلبية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد جمعة (بروني دار السلام).

وبالرغم من إنشاء صندوق استئماني لدعم برامج الانتعاش الاقتصادي لجمهورية الكونغو في إطار خطتها للسنوات الثلاث، فإن الالتزامات التي قطعها شركاء التنمية لم تف حتى الآن بتوقعات سلطات الكونغو. وسيكون من الضروري بالتأكيد عقد اجتماع بـ "أصدقاء الكونغو". فالنزاع المسلح الذي يمزق الآن أوصال جمهورية الكونغو قد فاقم بصورة أكبر من المشاكل الاقتصادية للبلاد - ولأمد طويل في المستقبل.

ويدعو مشروع القرار المعروض على الجمعية إلى إيجاد حل دائم للنزاع لكي يتمكن شعب الكونغو من استئناف عملية إعادة البناء والعودة إلى الحياة الطبيعية التي يرنو إليها، في ظل مناخ يسوده الهدوء والسلام، سواء من حيث الاقتصاد والديمقراطية.

ويقر مشروع القرار بأهمية تنسيق المساعدة الإنسانية التي سيستمر تقديمها للمتضررين بالصراع المسلح، ويحث البلدان الصديقة والمنظمات غير الحكومية على زيادة مساعدتها بهدف تحقيق انتعاش سريع لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وجاء مشروع القرار هذا نتيجة مفاوضات وتوافق في الآراء مع البلدان المانحة، وأحث الجمعية على اعتماده بتوافق الآراء. وأصبحت البلدان التالية من المشاركين في تقديم مشروع القرار A/53/L.63، وهي: جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية وجيبوتي والصين والهند.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المغرب ليعرض مشروع القرار A/53/L.33/Rev.2.

السيد بنهيمة (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/53/L.33/Rev.2، المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي"، في إطار البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، المعنون، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق". وأود أن أعلن بأن بنغلاديش واليونان أصبحتا من المشاركين في تقديم مشروع القرار.

ومشروع القرار هذا الذي شارك في تقديمه أكثر من ٢٠ بلدا ينتمي إلى قارات عديدة، يشير إلى الظروف الطبيعية الصعبة التي تعاني منها جيبوتي، والتي تترك أثرا كبيرا على تنميتها. وتتضمن هذه أحوال الجفاف والسيول والفيضانات كتلك التي خربت الهياكل الأساسية في ١٩٨٩ و ١٩٩٤ وتلك التي حدثت مؤخرا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمر ١٩٩٧. فلنذكر أن هذا البلد الصغير يحافظ على تقليد عريق من السخاء والضيافة، ويلاحظ مشروع القرار أنه يستضيف عشرات الآلاف من اللاجئين والمشردين من بلدانهم، والغالبية العظمى منهم من الصومال. وإن عبء هؤلاء اللاجئين يجهد بصورة خاصة الهيكل الأساسي الاجتماعي الهش.

وفي مواجهة البيئة دون الإقليمية غير المؤاتية إلى حد كبير، وخاصة بسبب ما يسودها من حالة عدم استقرار، بدأت جيبوتي بشجاعة ودونما كلل السير على طريق الإصلاح السياسي وبذلت جهدا كبيرا من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال التوقيع على اتفاقات مع المؤسسات المالية الدولية. إلا أن هذه الجهود لا يمكن أن يحالفها النجاح دون دعم كبير وسخي من جانب المجتمع الدولي. وانطلاقا من هذه الروح يناشد مشروع القرار المجتمع الدولي دعم هذه الجهود من خلال الإسهام في عملية تسريح الجنود وإعادة دمجهم وإعادة بناء الهيكل الأساسي الاجتماعي.

وأخيرا، فإن مشروع القرار - الذي آمل أن يعتمد بتوافق الآراء، مثل النصوص المماثلة في السنوات السابقة - يعرب عن الامتنان للبلدان والمنظمات الحكومية الدولية التي دللت على تضامنها بطريقة ملموسة، من خلال تقديم إسهاماتها إلى حكومة وشعب جيبوتي. ويعرب أيضا عن التقدير للأمين العام على جهوده المستمرة في توعية المجتمع الدولي بالمصاعب التي يواجهها هذا البلد الشقيق.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة لممثل طاجيكستان لعرض مشروع القرار A/53/L.44.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يتشرف وفد طاجيكستان بأن يعرض مشروع القرار A/53/L.44، المعنون "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان". فللمرة الثالثة، ستعتمد الجمعية العامة نصا من هذا النوع يجسد تأييد المجتمع الدولي لعملية السلام وتطبيع الحالة في جمهورية طاجيكستان.

تمر طاجيكستان بمرحلة صعبة في تطورها بعد انتهاء النزاع. فالجهود الإنسانية ضرورية لتكملة أنشطة الحكومة في إعادة بناء الحياة الاقتصادية في البلاد. وكما قال الأمين العام، فإن استمرار البرامج الإنسانية هو استثمار في قضية السلام وضمان عدم تطور الحالة في طاجيكستان إلى حالة طوارئ مزمنة.

ونحن ممتنون للأمين العام على عزمه إصدار نداء موحد مشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية لطاجيكستان لسنة ١٩٩٩.

وتحديدا، يرحب مشروع القرار المعروض على الجمعية بالجهود الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق المصالحة الوطنية في طاجيكستان. ويرحب بالجهود التي يضطلع بها الأمين العام من أجل توجيه اهتمام المجتمع الدولي إلى المشاكل الإنسانية الحادة في طاجيكستان، ويعبر عن تقديره لجميع الدول والمنظمات التي استجابت للاحتياجات الإنسانية لطاجيكستان. ويسلم نص مشروع القرار بأن الدعم الدولي الشامل لا يزال ضروريا لتعزيز عملية السلم في طاجيكستان ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

ونعرب عن عميق الامتنان لجميع البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا ولجميع الوفود التي ساعدت في التوصل إلى اتفاق بشأنه. ونشعر بالامتنان بشكل خاص للدور التنسيقي الذي اضطلع به ممثل الدانمرك، السفير يورغن بوجر.

وأود أن أعلن بأن جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وبنغلاديش ومولدوفا أصبحت من البلدان المشاركة في تقديم مشروع القرار A/53/L.44.

ويحدوني الأمل في أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض مشروع القرار A/53/L.65.

السيد زكي (مصر) السيد الرئيس، طلب وفد مصر الكلمة بالنيابة عن الدول المتبنية لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.56. فبعد مشاورات واتصالات عديدة جرت على مدى الاسبوعين الماضيين أمكن التوصل إلى صيغة حازت على موافقة الأطراف التي شاركت في تلك المشاورات. وبناء على ذلك فإنني أطلب إليكم عدم طرح مشروع القرار L.56 للتصويت وأقدم إليكم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.65 بالنيابة عن الدول الآتية: الأردن، تونس، جيبوتي، عمان، فلسطين، الكويت، موريتانيا، اليمن. وقد تم التوصل إلى مشروع القرار بعد تفاوض جاد وطويل إلى أن تم تقديمه بالصياغة الواردة في الوثيقة.

وفي هذا الصدد أود أن أتوجه بالشكر إلى وفود دول الاتحاد الأوروبي على تبنيها لمشروع القرار A/53/L.54 وعلى مشاركتها البناءة في المفاوضات حول مشروع المقرر. وأناشد كافة الوفود الحاضرة تأييد مشروعي القرار والمقرر.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا ليعرض مشروع القرار A/53/L.54/Rev.1.

السيد هانز (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" الوارد في الوثيقة A/53/L.54/Rev.1.

لا يزال مقدمو مشروع القرار هذا يولون أهمية خاصة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ووفقا لأحكام مشروع القرار هذا، تعرب الجمعية العامة عن تقديرها للأمين العام وللدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية لجهودهم ومساعدتهم المستمرة للشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، تطلب الجمعية العامة إلى المؤسسات والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة أن تكثف مساعداتها استجابة للاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني وفقا للأولويات الفلسطينية التي تحددها السلطة الفلسطينية، مع التأكيد على التنفيذ الوطني وبناء القدرات. وتطلب أيضا إلى مجموعة المانحين الدوليين التعجيل بإيصال المساعدات التي تعهدت بتقديمها إلى الشعب الفلسطيني لتلبية احتياجاته الملحة.

ويرحب مشروع القرار، في الديباجة، بنتائج المؤتمر الوزاري لدعم السلام والتنمية في الشرق الأوسط المعقود في واشنطن العاصمة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وبمناسبة ذلك المؤتمر أكد الاتحاد الأوروبي التزامه المستمر بعملية السلام عن طريق تجديد تقديم مساعدته المالية إلى الشعب الفلسطيني. وسيقوم الاتحاد الأوروبي أيضا بدور مركزي في عملية المتابعة التقنية للمؤتمر.

ويسر الاتحاد الأوروبي، باعتباره المانح الرئيسي للمساعدة للشعب الفلسطيني، أن يبادر مرة أخرى بتقديم مشروع القرار هذا. ونحن نأمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد مشروع القرار A/53/L.54/Rev.1 دون تصويت، كما فعلت في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود الآن أن استشير الجمعية رغبة في النظر في مشروع القرار A/53/L.63 ومشروع المقرر A/53/L.65 كما طلب مقدموهما. وفي هذا الصدد، لما كانت هاتان الوثيقتان لم توزعا إلا صباح اليوم، سيكون من الضروري التخلي عن تطبيق الحكم ذي الصلة الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي التي تنص على ما يلي:

> "... لا يجوز، كقاعدة، عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على النظر في مشروع القرار A/53/L.63.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية توافق على النظر في مشروع المقرر A/53/L.65.

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشاريع القرارات A/53/L.33/Rev.2 و L.44 و L.54/Rev.1 و L.59 و L.62 و L.63 ومشروع المقرر A/53/L.65.

قبل أن أعطي الكلمة إلى المتكلم تعليلا للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد جاكوب (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في هذه السنة، كما في السنوات الماضية، ستنضم إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.54/Rev.1، والمعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني"، وأود أن أعلل موقفنا في هذا الصدد.

منذ سنوات عديدة ظلت إسرائيل تتعاون إسرائيل تعاونا كاملا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى، في تنفيذ البرامج الرامية إلى تحسين ظروف معيشة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وفي هذا الصدد، ترى إسرائيل أن بوسع منسق الأمم المتحدة الخاص في تلك المناطق أن يضطلع بدور هام في تعزيز الأهداف الاجتماعية والاقتصادية لتلك المنظمات.

كذلك نرحب بالجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأعضاء، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، للمساعدة في الجهود الإنمائية. إن إسرائيل تعتقد أن تعزيز الرفاه الاقتصادي للفلسطينيين عنصر هام في تعزيز السلم والاستقرار، وأن هذا الجهد لن يتسنى تعزيزه إلا عن طريق التعاون.

وفي هذا الصدد، من الضروري أن نذكر أن المساعدة التي تقدم للفلسطينيين ينبغي، في رأينا، أن تكون ملموسة إلى أقصى حد ممكن، وأن تتم ميدانيا. فعقد المؤتمرات والحلقات الدراسية لا يمكن أن يحل محل المساعدة الاقتصادية والإنمائية المباشرة ولا ينبغي أن يحل محلها. وإذا كانت الحالة الاقتصادية قد بلغت من الخطورة كما يؤكد مشروع القرار، فينبغي بالتأكيد استخدام الموارد المتاحة في جهد يرمي مباشرة إلى تخفيف الحالة، وليس لغرض عقد حلقة دراسية أخرى.

إن انضمام إسرائيل إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار ينبغي ألا يفسر على أنه يشير ضمنا إلى أي موقف متعلق بمركز المناطق المشار إليها على أنها "أراض محتلة".

إضافة إلى ذلك، لا يترتب على تأييدنا أي أثر فيما يتعلق بموقف إسرائيل من المركز الدائم لتلك الأراضي، والذي سيكون، وفقا لإعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ واتفاقات التنفيذ التي أبرمت بعد ذلك، موضوعا تتفاوض إسرائيل والفلسطينيون بشأنه في إطار مفاوضات الوضع النهائي، التي انعقدت من جديد مؤخرا.

وبالنسبة لمشروع المقرر الذي يرد في الوثيقة A/53/L.65، ستقوم إسرائيل بالتصويت معارضة له للأسباب التالية.

بادئ ذي بدء، ليس مشروع المقرر هذا سوى محاولة أخرى للتدخل في المفاوضات الثنائية بين الطرفين عن طريق مقرر للجمعية العامة. ونود أن نكرر الإعراب عن موقف إسرائيل المتمثل في أن جميع المسائل المتبقية، حسبما تنص عليه أسس عملية السلام والاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى هذا التاريخ، يجب أن تحل عن طريق مفاوضات مباشرة بين الطرفين نفسيهما. وقد أعلن الرئيس عرفات، في رسالته المؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والموجهة إلى رئيس الوزراء رابين، التزامه بالتقيد بهذا المبدأ.

ثانيا، تأسف إسرائيل لاستحداث عناصر سياسية متنازع عليها في مسألة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. والفلسطينيون من دون الأطراف كافة، ينبغي لهم أن يكونوا الأكثر حساسية لقيمة الحفاظ على دعم واسع لهذه المسألة. وقد ظهر هذا الدعم الواسع مؤخرا في مؤتمر الأطراف المانحة الأسبوع الماضي، الذي عقد في واشنطن، العاصمة، والذي شاركت فيه إسرائيل عن طيب خاطر. وكما يرد على نحو مفصل في بياننا أمام الجمعية العامة خلال مناقشة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن هذه المسألة، تهتم إسرائيل اهتماما بالغا بتعزيز الرفاه الاقتصادي للفلسطينيين في الأراضي. ومن ثم، من المؤسف أن الوفد الفلسطيني المراقب ارتأى إقحام مصطلحات سياسية دخيلة وخلافية في هذا الموضوع.

ثالثا، يُقدم مشروع المقرر رغم الرأي القانوني للأمانة العامة، بل وبسبب ذلك الرأي، الذي عارض تطبيق المصطلحات على النحو الذي طلبه الوفد الفلسطيني المراقب. وينبغي للجمعية العامة أن تقر بأن مشروع المقرر هذا يمثل محاولة لتجاوز الرأي القانوني للأمانة العامة نفسها. وهذا مثال آخر على سوء استغلال منظومة الأمم المتحدة لمصلحة قضية سياسية ضيقة.

أخيرا، تزخر صياغة مشروع المقرر بالتناقضات. ومثال واحد على ذلك هو عبارة "محتلة". فقد ذكر رئيس الوفد الفلسطيني المراقب هنا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر أن بضعة آلاف فقط من الفلسطينيين يعيشون تحت الاحتلال في مدينة الخليل، في منطقة من المدينة عرفتها الاتفاقات على أنها H2. وبالتالي فإن بقية الخليل، وجميع المناطق الأخرى تحت ولاية السلطة الفلسطينية، التي تشمل زهاء ٩٨ في المائة من السكان الفلسطينيين في الأراضي، لا ينبغي بعد الآن، حسب هذا الرأي، أن تعتبر "محتلة"، ونتيجة لذلك لا تدخل في إطار تعريف مشروع المقرر هذا. ومن ثم لن "يقتضي" الأمر - كما ينص مشروع المقرر - أن تستخدم التقارير ذات الصلة بهذه المناطق المصطلح المقترح. ولدينا المزيد من التعليقات فيما يتصل بمشروع المقرر هذا، ونحتفظ بحقنا في تقديمها في الوقت الملائم.

ولجميع هذه الأسباب، ستصوت إسرائيل معارضة لمشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/53/L.65.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في إطار تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات الستة ومشروع المقرر التي قُدمت في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية (أ) و(ب) و(د).

وستبت الجمعية أولا، في إطار البند ٢٠ من جدول الأعمال، في مشروع القرار A/53/L.62، المعنون "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.62؟

اعتُمد مشروع القرار A/53/L.62 (القرار ٥٣/٨٧).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن، في إطار البندالفرعي (أ) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، في مشروع القرار A/53/L.59، المعنون "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.59؟

اعتُمد مشروع القرار A/53/L.59 (القرار ٥٣/٨٨).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.33/Rev.2، المعنون "تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.33/Rev.2؟

اعتُمد مشروع القرار A/53/L.33/Rev.2 (القرار ٥٣/١ ياء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.44، المعنون "تقديم

المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.44؟

اعتُمد مشروع القرار A/53/L.44 (القرار ٥٣/١ كاف).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.63، المعنون "تقديم المساعدة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في جمهورية الكونغو الديمقراطية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.63؟

اعتُمد مشروع القرار A/53/L.63 (القرار ٥٣/١ لام).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): والآن، في إطار البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، ستبت الجمعية العامة في مشروع القرار A/53/L.54/Rev.1، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.54/Rev.1؟

اعتُمد مشروع القرار A/53/L.54/Rev.1 (القرار ٨٩/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن، في إطار البند الفرعي (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال، في مشروع المقرر A/53/L.65، المعنون "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني".

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجرى تصويت مسجل.

المؤيدون:
الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاصو، كندا، الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، اكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا - بيساو، غيانا، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الاسلامية)، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب افريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تايلند، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون:
إسرائيل، جزر مارشال، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، الولايات المتحدة الأمريكية.

اعتمد مشروع المقرر A/53/L.65 بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل ٤ أصوات.

[بعد ذلك أبلغ وفدا الأردن والإمارات العربية المتحدة الأمانة العامة بأنهما كان ينويان التصويت مؤيدين.]

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول تعليلا للتصويت بعد التصويت، هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يود الاتحاد الروسي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/53/L.62، المعنون "سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة".

إن الاتحاد الروسي يؤيد المضمون الإنساني لهذا القرار، الذي يمثل مواصلة منطقية للجهود الرامية إلى حماية أرواح وشرف وكرامة الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ مبادئ وإرادة الأمم المتحدة في مختلف مناطق العالم. وقد اضطلعت روسيا في عام ١٩٩٤ بدور نشط في اعتماد اتفاقية حماية موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها، وتؤكد مجددا استعدادها للعمل على كفالة سلامة الأفراد الذين لا تتوفر لهم بعد حماية من القانون الدولي. ولذا أيد الوفد الروسي اعتماد هذا القرار. إلا أننا لم نشارك في تقديمه، لأن العمل في إعداد المشروع لم يأخذ في الاعتبار عددا من الشواغل التي أعرب عنها وفدنا.

فنحن نرى أن الجمع في مشروع قرار واحد بين مختلف فئات موظفي المساعدة الإنسانية، من موظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها، يقتضي وضع تمييز واضح على أساس الأنظمة القانونية القائمة بالفعل لحماية هؤلاء الأشخاص. وعلى وجه الخصوص، نحتاج إلى التمييز بين أولئك الذين يشاركون بوصفهم مقاتلين في عمليات الأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة - أي الأشخاص الذين تحكم حمايتهم قوانين تتصل بالصراعات الدولية المسلحة - والموظفين الذين لا يشاركون مباشرة في عمليات القتال والذين يتمتعون بحصانات وامتيازات نسبية، وكذلك الموظفين الآخرين الذين يشاركون في الأنشطة الإنسانية ولا تشملهم هذه الحماية.

ولئن كنا نؤيد الاتجاه العام نحو إيجاد إطار يوحد مختلف جوانب هذا الموضوع، فإننا نأمل من المقدمين أن يأخذوا في الاعتبار الشواغل التي أعرب عنها الوفد الروسي في العمل المقبل.

السيد مقداد (الجمهورية العربية السورية): انضم وفد بلادي إلى توافق الآراء بشأن القرار الخاص بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الوارد في الوثيقة A/53/L.64/Rev.1، والذي تم اعتماده للتو. وذلك انطلاقا من تأييد الجمهورية العربية السورية المتواصل للجهود الرامية إلى دعم الشعب الفلسطيني ومساعدته لمواجهة سياسات الاحتلال والقمع الإسرائيلي.

ويؤيد وفد بلادي فقرات المنطوق الداعية لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني من أجل التغلب على التحديات الكبيرة التي يواجهها، ومساعدته في تلبية احتياجاته والنهوض بتنميته الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن وفد بلادي يتحفظ على بعض فقرات الديباجة الواردة في نص هذا القرار باعتبارها لا تعكس تطورات الأزمة التي تواجهها عملية السلام في الشرق الأوسط وحقيقة واقعها.

إن الجمهورية العربية السورية تؤمن بأن السير في الطريق الصحيح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني ورفع المعاناة عنه يتطلبان إزالة الأسباب الحقيقية لهذه المعاناة المتمثلة في استمرار الاحتلال الإسرائيلي. وإن المدخل الصحيح لذلك يقتضي تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم السماح لإسرائيل بالاستمرار في اتباع سياسات الإغلاق والحصار الاقتصادي المفروض على الشعب الفلسطيني. كما أن الاستيلاء على الأراضي، واستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتوسع في أنشطة الاستيطان، وانتهاج سياسة وضع العراقيل والعقبات أمام عملية السلام في الشرق الأوسط، تمثل جوهر الأزمة التي تواجهها هذه العملية في الوقت الراهن وكل ما يتعلق بالتنمية الحقيقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما المزاعم التي استمعنا إليها من المندوب الإسرائيلي قبل قليل، والقائلة بدعم الجهود الدولية لمساعدة الشعب الفلسطيني، وعدم الاعتراف بأن الأراضي المشار اليها في القرار هي أراض محتلة، فهو أمر يدعو إلى السخرية، ويهدف إلى الاستخفاف بإرادة المجتمع الدولي التي تم التعبير عنها في الكثير من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن. كما يهدف ذلك إلى التهرب من أسس ومبادئ عملية السلام في الشرق الأوسط التي انطلقت في مدريد عام ١٩٩١.

إن ادعاء إسرائيل بإمكانية تحقيق التنمية والسلام في ظروف الاحتلال والقمع والحصار والعقوبات الجماعية،

إنما هو محاولة يائسة لتبرير الاضطهاد والقمع الإسرائيلي في الأراضي المحتلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البندين الفرعيين (أ) و (د) من البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): صباح يوم الغد، الثلاثاء ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ستواصل الجمعية العامة، كأول بند من بنودها، النظر في البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق". وستبت أيضا في مشروعي القرارين A/53/L.31 و A/53/L.64.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة

مشروع القرار (A/53/L.39/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة كانت قد اختتمت مناقشتها بشأن هذا البند في جلستها العادية السابعة والأربعين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية مشروع قرار صدر بوصفه الوثيقة A/53/L.39/Rev.1.

أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال لكي يعرض مشروع القرار A/53/L.39/Rev.1.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن اعتماد الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات مثّل بالنسبة لقارتنا، وبالنسبة للمجتمع الدولي برمته، أملا جديدا لشعوب أفريقيا.

وفي ١٩٩٦، قامت جمعيتنا باستعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وفي تلك السنة نفسها أطلقت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة من أجل أفريقيا على نطاق المنظومة، في سياق اتسم بعولمة المسائل وبروز تحديات جديدة، نتجت عن تلك العولمة. وهذا يعني أن المسائل الأفريقية استمرت في شغل حيز هام من مداولات منظمتنا وينبغي الإشارة إلى أن أفريقيا حققت إنجازا اقتصاديا يلقى التقدير على الرغم من شتى أنواع القيود التي لا تزال تواجهها.

ومشروع القرار A/53/L.39/Rev.1، الذي قُدم إلى أعضاء الجمعية للنظر فيه، والذي يشرفني أن أعرضه بصفتي رئيسا للمجموعة الأفريقية، يحيط علما مع التقدير بالتقرير المرحلي للأمين العام بشأن "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات"، وكذلك خطة عمل طوكيو التي اعتمدها مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية الأفريقية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨.

ويشدد مشروع القرار على الحاجة إلى التركيز على المجالات ذات الأولوية التي تحددها البلدان الأفريقية ذاتها، وفقا لما هو منصوص عليه في خطة عمل القاهرة والبرنامج الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشروع القرار يعيد تأكيد ما لآليات المتابعة من أهمية في تنفيذ البرنامج الجديد على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ويطلب إلى الأمين العام أن يقترح مجموعة مؤشرات للأداء في جملة أمور أخرى، من أجل تقييم وقياس التقدم المحرز في هذا الإطار.

ويلاحظ مشروع القرار A/53/L.39/Rev.1، الحاجة الملحة لأن تقوم جميع الدول، والمنظمات الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية والصناديق والبرامج الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة باتخاذ تدابير ملموسة لكي تنفذ تنفيذا كاملا وعلى نحو متضافر التوصيات الواردة في تقرير لجنة الجمعية العامة المخصصة لإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

وأخيرا يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الفعال لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات من خلال التنسيق بين المبادرات بشأن أفريقيا وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا مرحليا عن تنفيذ القرار ٣٢/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، بشأن استعراض منتصف المدة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ريثما يتم إجراء الاستعراض والتقييم النهائيين للبرنامج الجديد، الذي حدد موعده في عام٢٠٠٢.

وأصبحت اليابان ومجموعة الـ ٧٧ والصين من المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا، ونود أن نشكر مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي شاركت في المفاوضات بشأن مشروع القرار هذا منذ البداية نفسها.

وإذا سمحتم لي، سيدي، فإنني سأجري الآن بعض التصويبات على النص الإنكليزي، لأننا عملنا على أساس النسخة الإنكليزية.

في السطر الأول من الفقرة الخامسة من الديباجة، وبعد "وإذ تلاحظ بقلق" يستعاض عن "بالرغم" بـ "في حين"؛ وتحذف "الـ" من كلمتي "التحديات" و "الفرص".

وهكذا، فإن النص المنقح ينبغي أن يقرأ

(تكلم بالإنكليزية)

"وإذ تلاحظ بقلق، إنه في حين اتيحت تحديات وفرص ..."

(تكلم بالفرنسية)

وهذه الأخطاء ارتكبتها الأمانة.

التنقيح التالي يرد في الفقرة ٢ من المنطوق، حيث استعيض عن "مما أعاق، في جملة أمور" بـ "مما شكل عائقا، في جملة أمور، أمام". وهكذا، ينبغي أن يقرأ النص المنقح على الوجه التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

"تعرب عن القلق إزاء الاتجاه العام نحو الانخفاض في تدفقات الموارد إلى أفريقيا، ولا سيما على مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية مما شكل عائقا، في جملة أمور، أمام تنفيذ البرنامج الجديد في الوقت المناسب"

(تكلم بالفرنسية)

وهناك تنقيح أيضا في السطر الثاني من الفقرة ٥ من المنطوق.

يستعاض عن "و" بـ "فضلا عن" وينبغي أن يقرأ النص المنقح

(تكلم بالإنكليزية)

".... والصناديق والبرامج الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ...."

(تكلم بالفرنسية)

وفي السطر الرابع من الفقرة ٦ من المنطوق، يستعاض عن عبارة "وللتأكد من أن" بـ "لضمان أن". ولذا، ينبغي قراءة النص المنقح على الوجه التالي:

(تكلم بالانكليزية)

"وفي هذا الصدد، لضمان أن تعمل الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها..."

وأخيرا، وفي السطر الأخير من الفقرة الأخيرة من المنطوق - الفقرة ٧ - يستعاض عن كلمة "القرار" بـ الضمير المتصل "ها". وينبغي أن يقرأ هذا السطر الآن:

"تقرير مرحلي عن تنفيذ قرارها ٣٢/٥١".

السيد دونكوسومو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال "تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا

في التسعينات، بما في ذلك التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة".

في هذا السياق، لئن كان مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة في الوثيقة A/53/L.39/Rev.1 قد تفاوضت عليه المجموعة الأفريقية، فإنه يجب أن يعتبر النص المعبر عن الموقف الموحد لمجموعة الـ ٧٧ والصين وبوصفه مبادرة من مجموعة الـ ٧٧ منذ البداية. وأود أن أشدد في هذا الصدد على أهمية الحاجة إلى أن يكون تنفيذ المبادرات من أجل التنمية بجهود تقودها البلدان. ومن ثم، ينبغي إعطاء الأولوية في التركيز إلى المجالات التي تحددها البلدان المضيفة. ومن المعلوم جيدا أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تمسكت بهذا الموقف دائما.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي الموجزة، أود اغتنام هذه الفرصة لأعرب عن تقدير المجموعة لزملائنا الأفريقيين، الذين كان لهم دور أساسي في عرض مشروع القرار هذا على الجمعية العامة، وأيضا للمجموعات والبلدان الأخرى التي اشتركت في تقديمه.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.39/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.39/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.39/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٥٣/٩٠).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة، التي ترغب في تعليل موقفها بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

وأود أن أذكرها بأن البيانات التي يدلى بها تعليلا للموقف أو للتصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): رغم أننا نؤيد العديد من التدابير الواردة في هذا القرار، بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديدة للتنمية في أفريقيا في التسعينات، كنا نفضل وجود قدر أكبر من التوازن فيه.

إن الولايات المتحدة ترى أن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، عن طريق المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، ستضطلع بدور هام في تحسين حياة الأفريقيين في جميع أرجاء القارة. إلا أننا نؤمن إيمانا راسخا بأن المسؤولية تقع على عاتق الأفريقيين أنفسهم في تولي زمام الأمور إذا أريد للمبادرة أن تحقق نتائج ملموسة. واستجابتنا، في جهودنا على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، تتمثل في العمل أكثر مع أصحاب المصلحة وزيادة أخذ الأفريقيين بزمام عملية التنمية.

وقد سلط تقرير الأمين العام الضوء على الحاجة إلى تحقيق المزيد في مجال تعزيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وإرساء الديمقراطية وتعزيز المجتمع المدني، وتخفيف عبء الدين. ولا يمكن تحقيق ذلك سوى عن طريق الملكية الوطنية والمشاركة الدولية، وهو ما أكده الأمين العام وما يمثل في رأينا مفاتيح نجاح البرنامج.

إن الدعم الدولي من أجل بناء القدرات مكون يمكن للأمم المتحدة أن توفره. ووفقا لذلك، سنواصل الحث على المزيد من التنسيق فيما بين المسؤولين الوطنيين، والخبراء الإنمائيين من أفريقيا نفسها، والمختصين في المجتمع الإنمائي والأمم المتحدة، على الصعيد الميداني، بغية اتخاذ مبادرات عملية مستندة إلى الواقع.

إلا أن هذا التنسيق يجب أن يحدث في تزامن مع عزيمة القادة الأفريقيين على اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز عناصر الاستراتيجية الناجحة مثل سلامة الحكم والخضوع للمساءلة والشفافية وضبط النفس وسيادة القانون والمشاركة النشطة من المجتمع المدني.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية

مشروع القرار (A/53/L.21/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة أجرت مناقشتها بشأن هذا البند في جلستها العامة التاسعة والأربعين في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاصو ليعرض مشروع القرار A/53/L.21/Rev.1.

السيد كافاندو (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): باسم الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/53/L.21/Rev.1، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية"، في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال. ولأسباب خارجة عن إرادتنا، لم يكن مشروع القرار متاحا حينما كان البند قيد النظر يوم ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

إن مشروع القرار يشير في ديباجته، من جملة أمور، إلى تقرير الأمين العام، في الوثيقة A/53/419، عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، فضلا عن اتفاق ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ بصيغته المستكملة التي وقع عليها الأمينان العامان للمنظمتين في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وهاتان الوثيقتان تحددان طرائق التعاون بين المنظمتين في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

ويشير مشروع القرار، في ديباجته أيضا، إلى أهمية ثلاثة أحداث ذات مغزى وقعت في هذه السنة ستزيد من تعزيز هذا التعاون، وهي مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الثالث والأربعون، والاجتماع الوزاري لمجلس الأمن بشأن الحالة في أفريقيا، وبالطبع، صدور التقرير الهام للأمين العام بشأن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وفيما يتعلق بالأحداث الراهنة، يعرب مشروع القرار عن بالغ القلق لأن الحالة الاقتصادية لا تزال حرجة في أفريقيا رغم سياسات الإصلاح وجهود القادة الأفريقيين لتعزيز التكامل الاقتصادي. ويسترعي مشروع القرار انتباه المجتمع الدولي إلى حالة اللاجئين والمشردين في أفريقيا.

ويقر مشروع القرار أيضا بأهمية تنمية وصون ثقافة سلم وتسامح في العلاقات الدولية، بالنظر إلى أن مُثل الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تقوم على السلم وبالتالي على منع الصراعات والتسوية السلمية للنزاعات.

ويلاحظ مع الارتياح مشروع القرار A/53/L.21/Rev.1، في منطوقه، حالة التعاون بين المنظمتين، وعلى وجه الخصوص، قرار الأمين العام بإنشاء مكتب في أديس أبابا للاتصال بمنظمة الوحدة الأفريقية. ويطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة، وعلى نحو أكثر تحديدا إلى مجلس الأمن، مواصلة إشراك منظمة الوحدة الأفريقية بصورة أوثق في أنشطتها، وخاصة تلك المتعلقة بأفريقيا.

وفي مجال الأمن الدولي، يدعو مشروع القرار الأمم المتحدة، من جهة، إلى مواصلة مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز آلية منع المنازعات وإدارتها وحلها، ومن الجهة الأخرى، إلى تشجيع البلدان المانحة على تعزيز القدرات الأفريقية لحفظ السلام.

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، يدعو مشروع القرار المعروض على الجمعية إلى دعم العمليات والأنشطة التي تقوم بها الجماعة الاقتصادية الأفريقية ويدعو وكالات الأمم المتحدة إلى زيادة تنسيق أنشطتها، وكذلك المواءمة بين برامجها وبرامج المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأخيرا، يُطلب العمل على كفالة تمثيل أفضل لأفريقيا في منظومة الأمم المتحدة، وعلى الأخص في المناصب العليا التي يصنع شاغلوها القرارات.

ومشروع القرار، الذي ستبت فيه الجمعية العامة بعد قليل، ناتج عن مفاوضات وجهود مشتركة مع بلدان أخرى ومجموعات من البلدان. وهو يتماشى مع القرارات التي ظللنا نعتمدها دائما بشأن هذا البند من جدول الأعمال، ويحدونا الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء مرة أخرى.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.21/Rev.1.

هل لي أن أعتبر الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.21/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.21/Rev.1 (القرار ٩١/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١٦٤ من جدول الأعمال (تابع)

أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها

مشروع قرار (A/53/L.40/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية اختتمت مناقشتها بشأن هذا البند في جلستها العامة ٣٦، في ١٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٨.

وفيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية مشروع القرار الصادر بوصفه الوثيقة A/53/L.40/Rev.1. أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال ليعرض مشروع القرار.

السيد كا (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أولا أن أشدد على الأهمية الخاصة التي توليها المجموعة الأفريقية لتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها. ولهذا السبب بادرنا بتقديم مشروع القرار A/53/L.40/Rev.1 للموافقة عليه من جانب الجمعية العامة.

وكانت الصياغة الأولية لمشروع القرار موضوع مفاوضات جدية ومثمرة مع شركائنا في التنمية. ولذا فإني أود أن أشكرهم جميعا، وأن أعرب بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ككل عن أعمق امتناننا على التعديلات التي اقترحوها علينا. وأود على وجه الخصوص أن أشكر وفود كندا، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي على ما قدمته من إسهام في تحسين مشروع القرار.

إن مشروع القرار هذا يعترف في ديباجته بالتقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تهيئة بيئة ملائمة للنمو والتنمية المستدامة. وتركز الديباجة على علاقات التفاعل بين السلام والأمن والتنمية المستدامة وتلاحظ الآثار السلبية للصراعات على السكان المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وتعرب أيضا عن بالغ قلق الأمم المتحدة إزاء استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة، وتلاحظ ضرورة أن تمتثل جميع الأطراف إلى مبادئ القانون الإنساني الدولي وصكوك حقوق الإنسان ذات الصلة. وتعرب الجمعية العامة في مشروع هذا القرار أيضا عن قلقها إزاء الأثر السلبي لمرض نقص المناعة المكتسب"الإيدز"، والفقر وجميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في مجال التنمية الأفريقية.

ويرحب مشروع القرار في منطوقه بتقرير الأمين العام لنهجه الشامل والعالمي المتبع إزاء المشاكل الأفريقية، وللتوصيات المحددة التي قدمها، وكذلك مناصرته القوية لأفريقيا. وإذ يلاحظ مشروع القرار أن تنفيذ تلك التوصيات سيتطلب تحلي الدول الأفريقية والمجتمع الدولي ككل بالإرادة السياسية القوية، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى إمداد أفريقيا على أساس الأفضلية بالموارد اللازمة من أجل تعزيز القدرة الأفريقية والنمو الاقتصادي والتنمية.

وفي ذلك السياق، يشدد مشروع القرار بقوة على أهمية خلق مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة إمكانية وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق العالمية، والحكم الصالح، والزيادة في حجم وفعالية المساعدة الإنمائية الرسمية، وتسوية أعباء الديون التي لا تطاق، بوسائل منها تدابير تحويل الديون، وعن طريق مبادرات مرنة فيما يتعلق بحالة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويشجع مشروع القرار ويدعم التعاون والتكامل الإقليميين، ويرحب بدخول معاهدة أبوجا، التي أنشئت بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية، حيز النفاذ في أيار/ مايو ١٩٩٤.

وتم التركيز كذلك على ضرورة تحسين التنسيق بين أجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مرحلة بناء السلام بعد إنتهاء الصراع، فضلا عن أهمية إيلاء عناية خاصة لتلبية الإحتياجات الخاصة لحماية اللاجئين والمشردين، وخاصة أكثرهم ضعفا، وبالذات الأطفال والنساء.

وأخيرا وليس آخرا، فقد عولجت مسألة متابعة تنفيذ هذا القرار، وكذلك التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وهكذا بالإضافة إلى المبادرات التي اتخذها أو ينوي اتخاذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيره من الهيئات والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، اقترحنا أن ينشئ رئيس الجمعية العامة فريقا عاملا مخصصا مفتوحا باب العضوية. وسيُطلب من هذا الفريق العامل تنفيذ مشروع القرار الحالي وعلى وجه الخصوص التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والتي تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة. وسيحدد الفريق العامل ولايته وطرائق عمله، آخذا في الاعتبار نتائج مداولات القطاع التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المزمع عقده في تموز/يوليه ١٩٩٩.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أعرب عن عميق امتناننا للاتحاد الأوروبي وكندا والهند والولايات المتحدة واليابان وأن أشكر، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، جميع الذين أدخلوا تحسينات على المشروع الأصلي بما قدموه من مساهمات إيجابية. كما أود أن أخص بالذكر ما بذلته مجموعة الـ ٧٧ والصين من جهود وما أبدتاه من تأييد للمفاوضات سواء بالنسبة لمشروع القرار A/53/L.40 أو لمشروع القرار A/53/L.39 الذي اعتمد للتو.

إن مقدمي مشروع القرار A/53/L.40 هم مجموعة الـ ٧٧ والصين واسبانيا وألمانيا وآيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنرويج والنمسا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان واليونان. وأود أن أشكرهم جميعا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية لما أبدوه من تأييد لمشروع القرار هذا.

ومن بعد إذنكم، أود، وعلى نحو ما قمت به قبل بضع دقائق بشأن مشروع القرار A/53/L.39، أن أدخل تغييرات طفيفة على نص الوثيقة A/53/L.40/Rev.1 بسبب بعض أخطاء الطباعة التي شابت النص الانكليزي. وبما أننا نعمل على أساس الانكليزية، سأدخل هذه التغييرات بالانكليزية.

في نهاية الفقرة الثامنة من ديباجة القرار، تضاف جملة "واستعمال الأطفال كمقاتلين" بعد جملة "والعاملين في مجال الإغاثة".

في الفقرة العاشرة من الديباجة، تضاف عبارة "والمشاكل" لتصبح الجملة "المشاكل والتحديات".

تُعدل الفقرة ٢ من المنطوق بإضافة عبارة "لزيادة" لتصبح "وللجهود التي يبذلها لزيادة تعبئة" عوضا عن "وللجهود التي يبذلها لتعبئة" فقط.

تُعدل الفقرة ٨ من المنطوق باستبدال عبارة "بدلا من" بعبارة "عوضا عن" لتصبح "على الاعتماد على الوسائل السلمية عوضا عن الحلول العسكرية".

تُعدل الفقرة ٩ من المنطوق بإضافة عبارة "التفضيلية" بعد عبارة "الموارد" لتصبح "أن يقدم للبلدان الأفريقية الموارد التفضيلية الكافية".

وأخيرا، في السطر الثالث من الفقرة ١٠ من المنطوق، تستبدل جملة "بوسائل منها" بعبارة "من خلال"، لتصبح الجملة "من خلال تدابير تحويل الديون".

هذه هي التعديلات التي أدخلت على مشروع القرار. ومرة أخرى، أود أن أشكر الجمعية لتأييدها هذا القرار.

السيد دونوكوسومو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مرة أخرى يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ١٦٤ من جدول الأعمال، "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها".

اسمحوا لي أولا بأن أشكر الدول الأعضاء لما أبدته من دعم قيم في اعتماد مشروع القرار A/53/L.39/Rev.1، الذي سيُسهم في تنمية أفريقيا وفي تحقيق التنمية المستدامة في تلك القارة.

إن مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية، مشروع القرار A/53/L.40/Rev.1، على نفس القدر من الأهمية بالنسبة لمجموعة الـ ٧٧ والصين. وينبغي النظر إليه بوصفه يُمثل موقف المجموعة من هذه المسألة، وبوصفه قرارا تقدمت به مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأود أن أشير إلى أن المجموعة الأفريقية تفاوضت بشأن مشروع القرار الهام هذا بوصفه خطوة هامة نحو تحقيق السلم والتنمية اللذين هما من المسائل الجوهرية التي تهم المجموعة.

وختاما، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير المجموعة لزملائنا الأفارقة الذين اضطلعوا بدور كبير في

التوصل إلى مشروع القرار هذا المعروض علينا، وعن تقديرها أيضا للمجموعات والبلدان الأخرى التي انضمت إلينا في تقديمه.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما سافر الرئيس كلينتون إلى ست دول أفريقية في نيسان/أبريل الماضي، سمع من أفواه الأفارقة مباشرة عما يبذله الشعب الأفريقي من جهود وعما يحققه من إنجازات في تسطير فصل جديد من تاريخ قارتهم. والتقى الزعماء الاقتصاديين وأوساط رجال الأعمال الذين أوضحوا بما لا يرقى إليه شك أن المجال مفتوح للأعمال في أفريقيا. ورأى عجائب أفريقيا الطبيعية والمادية، وسمع من أفواه الأفارقة مباشرة عن كيفية الحفاظ على هذه الموارد الأساسية للأجيال المقبلة. والتقى الناجين من الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا وهم يشرعون في مهمتي إعادة الإعمار والمصالحة، وتحدث مباشرة إلى أبناء الشعب الأفريقي الذين شاطروه أحلامهم وتطلعاتهم التي يرون المستقبل ومستقبل أولادهم من خلالها.

ويعتقد وفدنا بأن القرار بشأن أسباب النزاع وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا سيشكل خطوة إلى الأمام في مساعدة الأفارقة على تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم التي يرون مستقبلهم من خلالها. ولهذا السبب يسر وفدنا أن يشارك في تقديم مشروع القرار هذا. ونعتقد أنه يُحدد في شكل صحيح الأعمال التي ينبغي القيام بها على كل من الصعيد الوطني، ودون الإقليمي، والإقليمي والدولي للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف المتمثلة في إقامة شراكة جديدة ودائمة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. ولهذه الشراكة هدف هو حل الصراع، وتعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتعجيل في إرساء الاستقرار السياسي وإدماج القارة الأفريقية في الاقتصاد العالمي.

ويوضح مشروع القرار أن بناء السلم الدائم وتعزيز التنمية المستدامة في أفريقيا سيتطلبان إرادة سياسية متزايدة ومطردة من جانب الدول الأفريقية والمجتمع الدولي. ويعرب القرار أيضا عن تأييده للاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام، الذي نعتقد بأنه يحدد المجالات الرئيسية التي تتطلب عملا إضافيا. ونشير إلى أن القرار بحق ربطا وثيقا فيما بين التنمية المستدامة، السلم والأمن.

ويعتقد وفدنا أن إشاعة مناخ مشجع على الاستثمار هو واحد من أهم العوامل التي ستسمح بتحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان الأفريقية وبمشاركة جميع هذه البلدان في الاقتصاد العالمي.

ولا يمكن تهيئة هذه البيئة إلا عن طريق الحكم الصالح، وإرساء سيادة القانون، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الإدارة العامة، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولا يمكن استخدام المساعدة الدولية التقنية والمالية بفعالية لتنفيذ توصيات الأمين العام إلا إذا استخدمت بوصفها إضافة إلى جهود الدول الأفريقية نفسها.

ومع اتساع الفرص الاقتصادية ستتسع إمكانات إحلال سلم ثابت ودائم. وبغية تعزيز السلم الدائم، يشير مشروع القرار على نحو صائب إلى أنه لا بد من الدبلوماسية الوقائية واتخاذ تدابير لبناء الثقة.

إن الولايات المتحدة تؤيد بشدة تعزيز قدرة أفريقيا على المشاركة في جميع جوانب عمليات حفظ السلم، لا سيما مشاركتها عن طريق زيادة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأيضا بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية. ولهذه المنظمات دور حاسم في إرساء الاستقرار وصونه في أفريقيا. ووفقا لذلك، قدمنا مساهمات مالية لهذه الأجهزة وأطلقنا مبادرة استجابة أفريقيا للأزمات لمساعدة الجنود الأفريقيين في تعزيز قدرة القارة في مجال حفظ السلم.

إن الرئيس كلينتون يظل ملتزما بالعمل مع الكونغرس للعودة بمساعدة الولايات المتحدة لأفريقيا إلى مستوياتها السابقة، ونظل نأمل أن تساعدنا لجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في بلوغ هدف كفالة إنفاق ٥٠ في المائة على الأقل من مساعدتنا في أفريقيا.

ونحن نكرر مناشدتنا للدائنين أن يحذوا حذو البنك الدولي ونادي باريس في اتخاذ تدابير مؤقتة لتخفيف عبء الدين لدعم الإصلاحات المطبقة حتى هذا التاريخ. ويتطلع وفدنا قدما إلى العمل مع شركائنا الأفريقيين والمجتمع الدولي عن طريق الجهود المتكاملة للمبادرة الخاصة على نطاق المنظومة من أجل أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينات، فضلا عن حصيلة مؤتمر طوكيو الدولي الثاني المعني بالتنمية في أفريقيا، مع الهدف العام المتمثل في خفض حدة الفقر والمشاكل المصاحبة له وبث روح الأمل من جديد من أجل الأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبدأ الجمعية العامة الآن النظر في مشروع القرار A/53/L.40/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا.

وقبل أن أعطي الكلمة للذين يودون أن يعللوا تصويتهم قبل التصويت هل لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت محدد بمدة ١٠ دقائق وبأنه ينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

السيد غرانوفسكي (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الوفد الروسي يولي أهمية كبيرة للتوصيات التي ترد في تقرير الأمين العام بشأن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها، فضلا عن الاهتمام الذي يوليه لاعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. وقد لاحظنا الطابع المضموني والشامل لمشروع القرار هذا، الذي سنؤيده بالطبع.

لقد شارك الوفد الروسي بنشاط في أعمال الفريق العامل التابع لمجلس الأمن، الذي نسق توصيات الأمين العام ذات الصلة. وفي هذا الصدد، لقد كان من رأينا دائما أن الفريق العامل لا ينبغي له أن يناقش توصيات الأمين العام التي تدخل في اختصاص الجمعية العامة.

ووفقا للفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار، فإن الفريق العامل التابع للجمعية العامة الذي سينشأ على أساس مشروع القرار المعروض علينا سيحدد ولايته، آخذا في الاعتبار نتائج مداولات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن هذه المسألة. وسيحدد الفريق العامل أيضا النهج المحدد الذي سيتخذه إزاء عمله بشأن توصيات الأمين العام المتعلقة بالجمعية العامة. وبالطبع، ينبغي تنفيذ ذلك العمل مع مراعاة أن مجلس الأمن ينظر على نحو نشط في التوصيات الواردة في التقرير التي تدخل في نطاق سلطته وقد اتخذ بالفعل سلسلة من القرارات الملموسة في ذلك الصدد.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الوحيد في إطار تعليل التصويت قبل التصويت.

وستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/53/L.40/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.40/Rev.1، بصيغته المصوبة شفويا؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.40/Rev.1 بصيغته المصوبة شفويا (القرار ٩٢/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٦٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٤٤ من جدول الأعمال

الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية

مشروعا القرارين (A/53/L.20، A/53/L.22/Rev.2)

تقريرا اللجنة الخامسة (A/53/698، A/53/699)

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية والستين، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، اختتمت المناقشة بشأن هذا البند. وأود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى تقرير اللجنة الخامسة الذي يرد في الوثيقة A/53/699 بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/53/L.20، وتقرير اللجنة

الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية على مشروع القرار A/53/L.22/Rev.2.

وستبت الجمعية العامة الآن في مشروعي القرارين A/53/L.20 و A/53/L.22/Rev.2.

ستتناول الجمعية العامة أولا مشروع القرار A/53/L.20، المعنون "بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا". وأود أن أعلن أنه، منذ عرض مشروع القرار، انضمت بلجيكا ولكسمبرغ ونيجيريا وهولندا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/53/L.20.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.20؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.20 (القرار ٩٣/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تتناول الجمعية العامة الآن مشروع القرار A/53/L.22/Rev.2، المعنون "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية".

وأود أن أعلن أنه، منذ عرض مشروع القرار، انضمت باراغواي والبرازيل وبلجيكا وبيرو وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ونيجيريا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/53/L.22/Rev.2.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/53/L.22/Rev.2؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.22/Rev.2 (القرار ٩٤/٥٣).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٤ من جدول الأعمال.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): البند ٥٧ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة جزيرة مايوت القمرية"، الذي كان مقررا النظر فيه صباح الغد، سيجري تناوله في موعد لاحق يُعلن عنه فيما بعد. والبند الفرعي (ز) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء لجنة المؤتمرات"، سيجري تناوله في موعد لاحق يُعلن عنه فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠